- خطة التنحية

١٩٣٥٦

٧ أهداف لخطة التنمية الجديدة

بحث الوضـع الاقتصـادى للدولة في اطار المعـركة واتصـالها الوثيـق بهـا

حدد الدكتور محمـود فوزى رئيس الوزراء فى اجتماع لجنة الخطة صباح أمس الاهداف الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية الجديدة للدولة فى ٧ عناصر شملت تحقيق التنمية الكاملة فى كافة المجالات باقصى قوة وباقصى سرعة ، ومراعاة المرونة فى التخطيط ،وتحقيق مزيد من الاستفادة من العوادم والمخزون والسياحة والاراضى الخالية فى القاهرة وباقى المحافظات .

.وقد صرح السيد سامى شرف وزير شئون رياسة الجمهورية ووزير الاعلام بالنيابة الذى انضم الى عضوية اللجنة بان اللجنة بحثت فى اجتماعها الذى استمر ٤ ساعات الوضع الاقتصادى بصفة عامة فى اطار المعركة وبالاتصال الوثيق بها .

وقال ان الدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء قد طلب اتخاذ الخطوات اللازمة لاجراء الدراسات المرنة الواضحة لخطة تنمية اقتصادية بحيث تكون أوضـح ما يمكن فى تحديد وبلورة الاهـداف المطلوب تحقيقها .

وقد حدد رئيس الوزراء سبعة أهداف رئيسية طلب مراعاتها عند وضع مشروع

الخطة المقترحة وذلك فيضوء المناقشات التى دارت خلال اجتماع اللجنة وهذه الاهداف هى :

١ ــ الاصرار على التنمية الكاملة فى كافة المجالات بأقصى قوة

٢ ــ تطوير انتاجنا فى مجالى الصناعة والزراعة .

٣ ــ العمل على استخدام القروض فى التمويل الاساسى كلما امكن ذلك

٤ ــ مراعاة المرونة فى التخطيط .

٥ ــ المزيد من الاستفادة من العوادم

٦ ــ المزيد من الاستفادة من السياحة وعلى الأخص السياحة العربية والافريقية

٧ ــ المزيد من الاستفادة من الاراضى الخالية فى القاهرة وباقى المحافظات والعمل على تحسين الاستخدامات الحالية للاراضى الخالية .

وقال السيد سامى شرف ان اللجنة درست الوضع الاقتصادى بصفة عامة فى اطار المعركة وبالاتصال الوثيق بها. وقال ان اللجنة وافقت على اصدار التعليمات الخاصة بالموازنة العامة لعام ١٩٧٢/٧١ على ضوء المناقشات التى دارت فى اللجنة وتكليف وزراء الاقتصاد والتخطيط والخزانة باتخاذ الاجراءات اللازمة للتنفيذ .

وقد ناقشت اللجنة أيضا موضوع الاصلاح الادارى كوسيلة لرفع كفاءة الجهاز الادارى والقطاع العام ومنع الانحرافات واستغلال الطاقات المتاحة

وقد وافقت اللجنة على **تشكيل لجنة القوى العاملة برياسة وزير التخطيط** وعضوية وزراء الخزانة والتربية والتعليم والشباب والاوقاف والتعليم العالى والعمل ورئيس الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ورئيس الجهاز المركزى للتدريب .

وستختص اللجنة بتقدير الاحتياجات من القوى العاملة وامكانيات فرص العمل.

كما وافقت اللجنة على تشكيل **لجنة التنمية الادارية برياسة وزير الخزانة** وعضوية وزراء الكهرباء والدولة لشئون رياسة مجلس الوزراء والادارة المحلية والثقافة ورئيس مجلس الدولة ومندوب عن الجهاز المركزى للمحاسبات ورئيس الرقابة الادارية .

وستختص هذه اللجنة ببحث الهيكل العام لتنظيم الجهاز الادارى ودراسة مقترحات تطويره لرفع مستويات الكفاءة لتنفيذ الاهداف المرسومة .

واختتم السيد سامى شرف تصريحه بقوله « **ان لجنة الخطة بحثت أيضا بعض الموضوعات المتعلقة باعداد الدولة للاعباء المترتبة على استمرار الحرب**.

المصدر: الاهـــــــــرام
التاريخ: ١٩ / ١٢ / ١٩٧٠

تعديلات هامة لأهداف خطة التنمية الثالثة

دفع التنمية وربط زيادة الانتاج بحلول مشكلات الجماهير

توجيه استثمارات كبيرة لمشروعات التعدين والكهرباء والصناعة

علم المحرر الاقتصادى « للاهرام » ان تعديلات هامة ستجرى على أرقام واهداف خطة التنمية الخمسية الثالثة التى كان قد اقترح لتنفيذها .استثمارات قدرها حوالى ٢٣٥٠ مليون جنيه ، وذلك تحقيقا للسياسة العريضة الحكومة بدفع التنمية فى كافة المجالات فى الدولة وربط الزيادة القصوى فى الانتاج ببداية تنفيذ الحلول الحاسمة للمشاكل الجماهيرية .

وجدير بالذكر ان العام المالى الحالى ٧٠ــ٧١ يعتبر العام الاول لتنفيذ الخطة الخمسية التى سينتهى تنفيذها عام ٧٤ــ٧٥

وعلم « المحرر » ان التعديلات المقترحة لارقام الخطة تترجم عن سياسات هامة جديدة تتركز فى :

١ ــ حصر الموارد المتاحة فى الاقتصاد القومى وتحديدها تحديدا واقعيا تحقيقا للاندفاع بالتنمية فى جميع المجالات .

٢ ــ تحقيق المرونة الكافية فى توزيع الاستثمارات على مدى اعوام الخطة وهذه حقيقة تفرضها المرحلة الخطيرة الحالية لمشكلة الشرق الاوسط ، وماتفرضه معركة استعادة الارض المحتلة عسكريا أو سلميا من توجيه للاموال والمشروعات .

وقد تكونت فى وزارة التخطيط لجنه لبحث مشكلات مابعد الحرب بصفة عامة فى ضوء الاعتبارات العسكرية والاجتماعية .

٣ ـ الاستمرار فى تغيير هيكل الاقتصاد القومى من اقتصاد زراعى منتج للخامات الى اقتصاد صناعى ، ذلك سيفرض توجيه استثمارات كبيرة لمشروعات التعدين والكهرباء والصناعة .

لذلك فان الخطة الخمسية الثالثة ستهتم فى بحثها لقطاع الصناعة بتحقيق هدفين هما :

أولا : تطوير الصناعات القائمة ، وهذه ستشمل تحسين الوحدات الانتاجية القائمة لتحسين الانتاج وزيادة الصادرات مما يستتبع بالطبيعة استكمال وتوسيع المشروعات الصناعية القائمة .

ثانيا : الاستمرار فى اقامة المشروعات الصناعية الجديدة التى تخدم الصناعات الثقيلة كاستكمال مشروعات الحديد والصلب ، أو المشروعات ذات العائد السريع التى تخدم القطاعات الانتاجية الاخرى كمشروعات الالومينيوم والفوسفات والاسمدة الازوتية .

أما فى مجال الزراعة : فسيتم التركيز على الاستمرار فى سياسة استصلاح الاراضى ومشروعات تحسين التربة ، بالاضافة الى توفير الاعتمادات اللازمة لبرامج الابحاث والتجارب التى يمر بها العالم تحقيقا للثورة الخضراء ، فى ضوء ثورة زراعية علمية وتكنولوجية .

٤ ـ أن تشمل الخطة الجديدة نسبة محددة للزيادة فى الاستهلاك على اعتبار انه لابد للافراد من الاستفادة من ثمار النمو وعلى أساس تحسين حقيقى فى مستوى دخول الافراد .

٥ ـ توفير أكبر قدر من العمالة .

٦ ـ الاهتمام بالوسائل العلمية لزيادة الدخل من السياحة ، فى ضوء ماستسفر عنه الظروف الحاضرة ، على أساس أن مصر لم تحصل على نصيبها حتى الان من السياحة العالمية .

وسوف ينتهى خبراء التخطيط فى الشهر القادم من اعداد التعديلات التى تكفل تحقيق هذه السياسات لمناقشتها فى لجنة الانتاج والتجارة وفى لجنة الخدمات لعرضها بعد ذلك فى لجنة الخطة برئاسة الدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء تحقيقا لتكامل أهداف الخطة وتحقيقا للتوازن الاقتصادى على مستوى الدولة ولكى تكون معبرة عن أهداف الدولة والجماهير .

ويقوم الدكتور سيد جاب الله وزير التخطيط من ناحية أخرى باعداد اطار لخطة التنمية فى عام ٧١ـ٧٢ وهو السنة الثانية للخطة الخمسية الثالثة فى ضوء هذه الاعتبارات حتى يمكن ترجمتها ماليا فى اطار مشروع الميزانية الجديدة للدولة الذى بدأ الدكتور عبد العزيز حجازى وزير الخزانة فى وضعه ■

أكبر خطة تنمية للدولة تعد قبل أول يناير

لجنة الخطة تجرى مناقشات متصلة مع الوزراء طوال هذا الشهر

اللجنة تشكل جهازا فنيا يشترك فى مناقشات المشروعات داخل الوزارات

كتب ـ صلاح منتصر :

تم تحديد يوم اول يناير القادم موعدا يكون فيه مشروع الخطة القومية الشاملة للسنوات العشر القادمة جاهزا ومعدا امام رئيس الجمهورية استعدادا لعرضه بعد ذلك على تنظيمات الاتحاد الاشتراكى واقراره فى دورة المؤتمر القومى العام التى تعقد فى شهر فبراير القادم .

وتحقيقا لذلك تعقد لجنة اعداد الخطة التى يراسها الدكتور عزيز صدقى النائب الاول لرئيس الوزراء سلسلة من الاجتماعات تبدأ غدا وتجرى فيها مناقشة مشروعات كل وزارة فى حضور الوزير المسئول .

وكانت اللجنة ـ وتضم وزراء الاقتصاد والخزانة والتخطيط والدولة لشئون الرياسة والدولة لشئون مجلس الوزراء ووزير الداخلية ونائب وزير التخطيط وامين لجنة البرنامج ـ قد حددت خطوات عملها على الوجه التالى :

(١) حددت خطوطا رئيسية يتحتم ان تتضمنها خطة كل وزارة وطلبت الى الوزارات المختلفة وضع خططها فى ضوء تلك الخطوط .

(٢) حددت جدولا زمنيا لمناقشة مشروعات كل وزارة وبدات بمناقشة المشروعات الخاصة بالانتاج على اساس ان الوفاء بها يتطلب حجما من المشروعات الذى يجب أن تتضمنه خطة قطاعات الخدمات . وعلى سبيل المثال فان خطة الاسكان سوف تتقرر فى ضوء احتياجات قطاعات الصناعة والسياحة والزراعة والكهرباء ..

(٣) تم ابلاغ هذا الجدول الزمنى الى الوزارات وبدأت اللجنة بالفعل قبل اسبوعين مناقشة مشروعات الكهرباء وطلبت ادخال تعديلات عليها وتناقش غدا مشروعات الصناعة ثم تنتقل الى بحث مشروعات الزراعة فالنقل وهكذا حتى ينتهى بحث جميع القطاعات .

(٤) حتى يكون هناك اتصال دائم بين اللجنة وبين الوزارات فى مرحلة وضع خططها قامت اللجنة بتشكيل جهاز فنى برأسه الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله نائب وزير التخطيط ويضم ممثلين لوزارات التخطيط والاقتصاد والخزانة.

ويحضر اعضاء ذلك الجهاز بعض الاجتماعات التى تعقد داخل الوزارات المختلفة عند اعداد مشروعات خطتها وذلك بهدف التحقق من اعداد هذه المشروعات وفق الخطوط التى اتفق عليها فى لجنة اعداد الخطة، ولتحقيق المواءمة بين هذه الخطوط وبين الاهداف التى يتطلع العاملون فى كل قطاع الى تحقيقها

(٥) حددت لجنة اعداد الخطة ان تنتهى من مناقشة مشروعات الوزارات قبل اول ديسمبر القادم بحيث تتفرغ بعد ذلك لعملية التنسيق بين جميع المشروعات المختلفة وبلورتها فى اطار متكامل يعرض بعد ذلك على مجلس الوزراء وتنتهى مناقشته داخل المجلس قبل آخر ديسمبر ليكون المشروع جاهزا ومعدا فى صورة متكاملة أمام رئيس الجمهورية يوم اول يناير القادم .

خطـة تنمية عاجلة للتعمـير وتعويض النقص فى الخـدمات

- منع التأميم أو المصادرة أو فرض الحراسة على المستثمرين المصريين أسـوة بالعرب والأجانب
- الاتجاه الى «تعويم» الجنيه المصرى تدريجا والاخذ بنظام «الشركات المختلطة» برأسمال مصرى عربى أجنبى
- اجـراءات سريعـة لتنفيذ سياسة الانفتـاح الاقتصـادى وقرارات اللامركزية تصـدر بعد غـد

ركز الرئيس أنور السادات على ضرورة اعداد خطة تنمية عاجلة لعامى ٧٤ و ١٩٧٥ تدخل منها البلاد الى خطة خمسية تنتهى فى عام ١٩٨٠ . وتستوحى الخطة القصيرة روحها من نتائج حرب اكتوبر من حيث التخطيط المدروس وتستهدف تحقيق مطالب التعمير واستمرار الانتاج وتعويض النقص فى الخدمات والحرص على تجنيب الاقتصاد المصرى أخطار التعرض لأى لون من ألوان التضخم .

وطلب الرئيس الى الدكتور عبد القـادر حاتم نائب رئيس الوزراء اتخاذ اجراءات فورية لتنفيذ سياسة اللامركزية فى الوزارات وتحديد اختصاصات الوزراء حتى يتفرغوا لرسم السياسة العامة لوزاراتهم ، بحيث تعرض هذه القرارات على لجنة برنامج العمل الوطنى بعد غد [الاحد] .

وفى الوقت نفسه اعلنت الدكتورة عائشة راتب وزيرة الشئون الاجتماعية قواعد صرف التعويضات عن الخسائر الناجمة عن اضرار الحرب منذ عام ١٩٦٧ ، وتقضى بصرف معاشات فى حالتى الوفاة والعجز تتراوح بين ٦ و ١٢ جنيها بحسب عدد افراد الاسرة ، اما فى حالة العجز الجزئى فتصرف إعانة تعويضية بحد اقصى ٢٥٠ جنيها ، وتصرف تعويضات عن خسائر المال الخاص تصل الى ١٠ الاف جنيه للفرد ، واذا زادت قيمة الخسارة على ذلك فتصرف الزيادة كقرض يسدد على ١٥ سنة . وبالنسبة للعقارات فسيعوض أصحابها بما يوازى ٢٠٠ مثل الايجار الشهرى أو باقامة عمارات جديدة لهم أو ترميم مساكنهم وتسليمها لهم صالحة للسكنى .

وقد اعلن الدكتور عبد العزيز حجازى نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد فى مؤتمر صحفى عقده أمس السياسة الاقتصادية فى المرحلة القادمة . وقواعد الانفتاح الاقتصادى التى بدات مصر دخول عصره وركزها فى الاسس والقواعد التالية :

① ان الاعفاءات والتيسيرات الممنوحة للمستثمر العربى والاجنبى ستمنح للمستثمر المصرى ، فلن يخضع للتأميم أو الحراسة او المصادرة .

② ان قانون استثمار المال العربى والاجنبى سيصدر هذا الشهر متضمنا الحوافز والضمانات وشكل الجهاز الذى سيعمل فيه . وسيتضمن لاول مرة الاخذ بنظام « الشركات المختلطة » التى تقوم برأسمال مصرى عربى أجنبى ، وتعمل فى مجال الاستثمار والتصنيع والزراعة الصناعية . وستحدد لها قواعد تختلف عن نظام شركات القطاعين الخاص والعام بغير المساس بالمكاسب الاشتراكية التى تحققت فى السنوات الماضية . وتتضمن القواعد شكل هذه الشركات القانونى ، وادارتها وتوزيع أرباحها .

③ أن مصر ستنتقل من نظام السوق الموازية للنقد حيث الاسعار توازى ٥٠٪ أزيد من السعر الرسمى ، الى نظام « تعويم » الجنيه المصرى تدريجيا للوصول الى درجة التوازن فى المواقف الاقتصادية عن طريق القضاء على العجز فى ميزان المدفوعات حتى يتحرر الجنيه المصرى . وعلى الرغم من أن سعر الجنيه قد ارتفع فى بيروت فان موقفه سيتحسن أكثر مع تحسن الموقف الاقتصادى المصرى .

④ أن هناك دراسة لفتح بورصات مالية فى مصر للاموال العربية ، يأتى المستثمر بأمواله ويستطيع فى نفس الوقت ضمان استثمار أسهمه وضمان المرونة فى تحويل أمواله . ان الدولة تسعى لان تكون مصر بورصة العرب ، وأن يكون لها مركز دولى عربى ممتاز ولذلك فانها ستوفر كل الثقة للمستثمرين العرب .

⑤ ان فتح باب الاستيراد لا يعنى العمل بلا ضوابط . ان السلع الشعبية سيحدد سعر بيعها بعد أن يستوردها المواطنون لمنع المغالاة فى أسعارها . وهناك سلع قد يأخذها القطاع العام أو القطاع الخاص لتنظيم بيعها .

قواعد الاستيراد بدون تحويل عملة

وتحدث الدكتور عبد العزيز حجازى عن السياسة العامة للاستيراد بدون تحويل عملة التى عرضت على مجلس الوزراء فى جلسته الاخيرة ، فقال ان كثيرا من المستفيدين سيتصورون أن الفرصة سانحة لاغراق السوق بسلع لا نحتاجها ، ولكن الحقيقة أننا ركزنا على مجموعات معينة من السلع الضرورية والاساسية للعملية الانتاجية ، وهناك ضوابط لعملية الاستيراد فى مقدمتها :

● العمل على توفير المواد فى حدود اطار سلعى معين ، يمكن من اجل التيسير دراسة كل سلعة وربطها بامكانيات تصديرية والا سيحدث « التهريب » الذى يؤثر بدوره على الاقتصاد المصرى .

● تنظيم الرسوم الجمركية بما يحقق حماية الانتاج المحلى . وسنراعى عند السماح باستيراد سلعة معينة اشتراط توفير نسبة من العملة الصعبة تستخدم فى مزيد من التشغيل المحلى . وعلى سبيل المثال يمكن أن تحصل بعض الجمارك بالعملة الصعبة ، وأيضا اذا حدد لاستيراد السيارة دفع ١٠٠ جنيه بالعملة فان الحصيلة ستوجه الى زيادة طاقة مصنع السيارات المصرى .

● لن تفتح المطارات لاستقبال أى شىء ، فستكون هناك مجموعات من القوائم بالسلع التى تهدف أساسا لتلبية الحاجات الاساسية للشعب .

● حتى يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوره ستتاح له امكانية التصدير الى جانب الاستيراد . فاذا رغب فى استيراد الخشب مثلا ، فانه يجب أن يراعى تخصيص جانب من وارداته لتصنيعها بقصد اعادة تصديرها من جديد ، وهكذا بالنسبة لكل المواد الخام .. فلابد من تشجيع الاستيراد ولكن مع عدم تحميل الاقتصاد المصرى بأى أعباء .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

معالم السياسة الاقتصادية

وقال الدكتور حجازى أن الدولة تهدف الى تعظيم القوة الذاتية الاقتصادية فى مصر ، وان هذا التعظيم يتمثل فى عملية الانتاج الذاتى ، وبدون زيادة ودعم هذا الانتاج فان الامال يصعب تحقيقها . ان أى قرار يتم اتخاذه يراعى فيه الارتباط بما سيحققه من قدرة ذاتية لمصر ، وراحة للجماهير خاصة وان الشعب يتطلع الى تحقيق كثير من المطالب التى ضحى بها فى السنوات الماضية .. وعلى هذا الاساس فان أبرز معالم السياسة الاقتصادية فى المرحلة القادمة هى :

(١) طلب الرئيس أنور السادات أن تتحول منطقة القناة والقاهرة والاسكندرية ومرسى مطروح وأكبر قدر من المساحات فى الصحراء الغربية الى مناطق حرة ، مع توفير الحرية الكاملة للمستثمرين المصريين والعرب والاجانب .

(٢) توفير متطلبات الجماهير وتطلعاتهم المتمثلة فى مشروعات التشييد والاسكان والمرافق والخدمات والتنمية الاقتصادية الصناعية والزراعية القائمة على نوع من التخطيط الجغرافى بمفهوم جديد .

(٣) التركيز فى المرحلة الحالية على الصناعات الاساسية مثل الاسمنت والاسمدة والغزل والنسيج والتوسع فى انتاج الملابس الجاهزة ، وتغيير الاولويات الخاصة بهذه الانشطة اعتمادا على ناحيتين :

- تحرك عادى بشكل الاقتصاد المصرى الطبيعى وبالاعتماد على الامكانيات الذاتية .
- تحرك اقتصادى فى ضوء استثمار برأس المال العربى والاجنبى .

(٤) تحرير التجارة من القيود المفروضة عليها . وكذلك تحرير النقد من كل القيود وتغيير نمط السلوك داخل المواقع الاقتصادية مع توفير البشر القادرين على تحقيق هذا كله .

(٥) دخول مصر الى السوق الاوروبية تصديرا . وهى سوق مفتوحة للسلع المتقدمة ، مما يتطلب منا تطوير السلع التقليدية وغير التقليدية .

(٦) الاهتمام بالتصنيع الزراعى ، وزيادة حجم الصادرات بتطوير عملية الصناعة ، والتحول من ناقلى ماكينات وآلات صناعية ، الى مقيمى مصانع كاملة بالخبرة المصرية .

(٧) مراجعة التعريفات الجمركية لاعطاء دفعات أكبر للطبقات الكادحة . فمثلا نلغى الرسوم الجمركية على مواد بناء المساكن الشعبية ، ونزيدها على مواد البناء للمساكن الفاخرة .

(٨) لابد من الاعتراف انه لا سبيل الى الاصلاح الاقتصادى الا بالتصدير .. وهناك تجربة لتصدير الخضر الى سويسرا

(٩) أن الاقتصاد المصرى يمر بمرحلة تطهيره من الشوائب وعلاج أى نوع من الخلل ، كتصفية المشروعات الخاسرة ، ودفع المشروعات الرابحة لتحقيق التنمية

(١٠) لا تصفية للقطاع العام ، بل الاستفادة من فوائضه وتعظيمها، وزيادة حجم المدخرات الوطنية ، مع التوسع فى المناطق الحرة التى يعفى فيها المواطن المصرى من القيود .

وقبل الاتفاق على اقامة أى مصنع فى مصر سيتعرض نماذج من انتاجه لكى يتعرف عليه المواطن المصرى

استثمار المال العربى والاجنبى

وأعلن الدكتور حجازى أن هناك دفعات قوية لاستثمار الاموال العربية والأجنبية بما يتمشى مع مستلزمات التنمية والتشغيل المالى فى اطار مدروس مخطط مبنى على الثقة والطمأنينة ، وفى مقدمتها :

● وضع التيسيرات أمام من يريد ادخال رأس المال مع الاستثمار ، والغاء بعض القيود مما يعنى خفض المراحل الاجرائية التى تمر بها العمليات

● تلبية الاحتياجات الاساسية للشعب .. فمثلا لن تشجع الاموال العربية والاجنبية على بناء المساكن الفاخرة والفنادق فقط ، وانما سيكون هناك توازن ، فمن يعمل فى مثل هذه المشروعات لابد أن يوفر فى الوقت نفسه امكانيات الاسكان الشعبى

● توفير الامكانيات والمبانى الادارية اللازمة لرجال الاعمال العرب والاجانب . فكل الشركات العالمية تطلب أن تكون لها مكاتب أو فروع فى القاهرة ، وعلى ذلك سنطلب من المستثمرين العرب اقامة عمارات ادارية

● أصدر الرئيس أنور السادات تعليماته بأن يأخذ جهاز التعاون الاقتصادى العربى والدولى ، كافة الصلاحيات والبت فى العروض . وان يعين فى هذا الجهاز مستشارون على أعلى مستوى لكل القطاعات . [وقد عين الدكتور أحمد عفت الوزير السابق مستشارا فى الجهاز لقطاع النقل] للبت فى العروض وستكون القرارات نهائية .

وقال الدكتور حجازى أن الدولة تتحمل نحو ٥٠٠ مليون جنيه لتثبيت الاسعار .. اننا نريد أن يعرف الشعب الحقائق دون دعاية للحكومة . ان الدولة تتحمل ١٢ مليون جنيه للاقمشة الشعبية وتتحمل ملايين الجنيهات خسارة مرفق النقل العام بدلا من رفع ثمن التذكرة .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ١ / ٩ / ١٩٧٤

الرئيس يكلف حجازى باعداد الخطة المؤقتة للتنفيذ قبل آخر سبتمبر

تكاليف الخطة ٩٠٠ مليون جنيه وتركز على حل مشاكل الجماهير واستكمال المشروعات وتشغيل الطاقات وتجديد الآلات

علم منـدوب « الاهرام » أن الرئيس انور السادات قد كلف الدكتور عبد العزيز حجـازى النـائب الاول لرئيس الوزراء ـ عندما استقبله الرئيس أمس ـ باعداد الخطة الانتقالية والانتهـاء من مناقشتها بحيث تكون جاهزة للتنفيذ بمجرد الموافقة عليها قبل نهـاية شـهر سبتمبر الحالى • وبعدها يبدأ الدكتور حجـازى فى تشكيل الوزارة الجديدة التى سيتولى رياستها •

وقد صرح الدكتور عبد العزيز حجـازى بأنه طلب من الدكتور اسـماعيل صـبرى عبد الله وزير التخطيط ، أن يكون مشروع الخطة الانتقالية جـاهزا للمناقشة فى ١٠ سبتمبر لعرضها على اللجنة العليا للتخطيط السياسى والاقتصادى ثم على مجلس الوزراء

وقـال ان الاولويات التى وافق عليهـا الرئيس السادات تتركز فى استكمال المشروعات التى كان قد بدأ تنفيذها وقطعت شـوطا كبيرا فى التنفيذ ، لتعطى زيادة فى الانتاج القومى ، ولتساعد على حل مشاكل الجماهير ، وكذلك تشغيل الطاقات العاطلة والاحلال والتجـديد للآلات ، لتعطى اقصى كفـاءة للانتاج ، بالاضافة الى مشروعات التعمير ، وكذلك بعض المشروعات الجديدة •

وصرح الدكتور اسـماعيل صـبرى عبـد الله وزير التخطيط ، بان جميـع القطاعات قد ارسـلت المشروعات التى سـيتم تنفيذها فى الخطة الانتقـالية ، ووفقا للاولويات التى حددت ، كما سيتم تحـديد الاسـتثمارات الخاصـة بقناة السويس هذا الاسبوع •

وقال وزير التخطيط انه قد تم ، لاول مرة ، اعداد تحليل كامل للاسـتثمارات المطلوبة ودراستها ، مقارنة باستثمارات الاعوام الماضـية ، وكذلك المشروعات التى سيتم تنفيذها فى الخطة الانتقالية والاعتمـادات اللازمة لها ، بحيث تظهر بوضـوح النتـائج المترتبة على تنفيذها ومواعيد انتـاجها خـلال عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، حتى يمكن اختيار المشروعات التى تتفق مع اولويات وأهـداف الخطة الانتقالية •

واضـاف وزير التخطيط انه سيطرح على اللجنة العليـا للتخطيط السيـاسى والاقتصـادى ٣ بدائل للمشروعات التى سيتم تنفيذها فى الخطة الانتقالية ، ومع كل بديل حجم الاستثمارات اللازمة لتنفيذه من الاموال المحلية والاجنبية •

وعلم مندوب « الاهرام » انه ينتظر ان يبلغ حجم الاسـتثمارات المطلوبة للخطة الانتقـالية [من العمالة المحلية والعملة الاجنبية] ، حوالى ٩٠٠ مليون جنيه ، منهـا ٨٠٠ مليون جنيه للعام القـادم ، و ١٠٠ مليون جنيه للفترة البـاقية من العام الحالى •

ومع ذلك ، فانه سيتم اعداد الصورة الرقمية الواضحة فى ضـوء المشروعات التى ستتم الموافقة عليها ، وفى ضـوء الموارد المتوفرة فى العام القادم من هذه الاموال الضخمة •

ومن المؤكد ان الاسـتثمارات التى ستتم الموافقة عليها سـوف تزيد ٢٠ ٪ على الاقل ، على اعتمـادات مشروعات التنمية فى العام الحالى •

لقاءات دورية للرئيس مع حجازى لبحث مشاكل الجماهير

السادات يطلب الالتزام بتوقيتات محددة لبرامج كل وزارة وعرض الحقائق كاملة على الجماهير لتفهم أبعاد الموقف

حلول سريعة لمشاكل شباب الجامعات - مراجعة لوائح الاستيراد والتصدير - الأولوية للمشروعات الإنتاجية التى تساعد على حل الاختناقات

قرر الرئيس انور السادات عقد لقاءات دورية مع الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء، بدأها بلقاء طويل تم صباح امس، وجرى خلاله استعراض ودراسة المشاكل الرئيسية للجماهير ودور الحكومة فى مواجهتها عن طريق الخطة وبرامجها

وقد اكد الرئيس الاهميه القصوى للالتزام بتوقيتات محددة لتنفيذ هذه البرامج، كما اكد ضرورة عرض الحقائق كاملة على الجماهير، حتى تتفهم حقائق الموقف، وتشارك فى المسئولية فى هذه المرحلة، التى يمكن وصفها بأنها مرحلة المواجهه المستمرة والتعبئة الكاملة لقوى الشعب كلها، من اجل التصدى للتحديات، وتحقيقا التلاحم بين الحكومة والشعب، فى مواجهة الاعباء المتزايدة التى تفرضها المتغيرات الدولية

وتم خلال لقاء الرئيس مع الدكتور حجازى استعراض للموقف الداخلى والخارجى، وتحديد متطلبات المرحلة الحالية سياسيا، واقتصاديا واجتماعيا على ضوء البيان الذى تقدمت به الحكومة الى المجلس.

وبالنسبة للخطة والاستثمارات التى تتضمنها، وما امكن ابرامه من اتفاقيات مع الدول العربية والدول الصديقة استعرض الرئيس السادات مع الدكتور حجازى بالتفصيل الامكانيات المتاحة حاليا لتمويل هذه الخطة.

واكد الرئيس على ضرورة الاستفادة من الامكانيات المحلية، والعمل على ترشيد الاستيراد.

مشـــروعات الانفتـــاح وحـــل الاختنـــاقات

كما ناقش الرئيس مع الدكتور حجازى المشروعات المختلفة التى تم الترخيص بها فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى وضرورة توفير كل السبل لتنفيذ هذه المشروعات فى مواعيدها المحددة ، وضرورة القضاء على المعوقات الادارية او الاجراءات الطويلة التى تعطل التنفيذ . ويدخل فى ذلك مراجعة لوائح التصدير والاستيراد والنقد .. واعطاء الاولوية للمشروعات الانتاجية باعتبار الانفتاح سياسة تستهدف الانطلاق بالتنمية .. كما يدخل فى ذلك اعطاء الاولوية للمشروعات التى تساعد فى حل الاختناقات .

واستعرض الرئيس مع الدكتور حجازى المشروعات المختلفة الداخلية فى قطاع الزراعة ، وفى مقدمتها ما يتعلق بالمحصولات الاساسية كالقطن والقصب .. وطالب الرئيس بضرورة العناية بمواجهة مشـاكل الفلاحين .

توفير السـلع التموينية

ثم عرض الدكتور حجازى بالتفصيل الكامل موقف السلع التموينية الغذائية وغير الغذائية ومركز كل سلعة .. كما عرض برنامج الحكومة لتوفيرها فى حدود الموازنة النقدية وامكانات الانتاج المحلى .. كذلك قدم للرئيس بيانا بالآثار الاقتصادية المترتبة على ارتفاع أسعار عدد من هذه السلع فى السوق العالمية ، لتنظيم الانتاج المحلى وضبط تكاليفه

وفى هذا المجال اصدر الرئيس توجيهاته بضرورة الاسراع فى تنفيذ مشروع تجميع الاجهزة الخاصة بالسلع الغذائية فى وزارة التموين ، حتى يمكن توفير اللحوم والدواجن والاسماك والسـلع الغذائية المصنعة .

وبدا من هذا الاستعراض ضرورة قيام أجهزة الوزارات المعنية بالمبادرة مع أجهزة النقل بسحب البضائع المستوردة الى مواقعها فور وصولها منعا للتكدس ، وتجنبا للاختناقات المصطنعة .

كذلك وجه الرئيس الى اهمية تنفيذ ما تقرر فى الاجتماع الاخير لمجلس الوزراء من قيام الوزارات والمؤسسات بالمراجعة الفورية لبنود انفاقها العام ، تمهيدا لضبطه ، اذ ان المرحلة تقضى الترشيد الكامل لكل انفاق ، والاخذ بنوع من التقشف فى الاستيراد مع التنمية الضرورية للصادرات وهو ما يعتمد اولا واخيرا على زيادة الانتاج .

واستعرض الرئيس مع الدكتور حجازى مشاكل شباب الجامعات ، وما تم بشأن توفير الكتاب الجامعى ووجه الرئيس الى مايلى :

- تشكيل جهاز الكتاب الجامعى فورا .
- الاسراع بتوفير العمارات اللازمة لاسكان طلاب الجامعات .
- تقديم اعانات اضافية للجامعات خلال ١٩٧٥

واستعرض الرئيس مع الدكتور حجازى بعد ذلك الخطة الخاصة بتنظيم لقاءات مع اعضـــــاء هيئة التدريس ، بعد الانتهاء من مناقشة بيان الحـــكومة بهدف تحقيق امور ثلاثة :

١ ـ العرض العلمى المفصل لخطة الحـــكومة فى مجالات العمل الوطنى واشراك أساتذة الجامعـــات المتخصصين فى دراستها .

٢ ـ المناقشة المتخصصة لمشاكل كل قطاع من قطاعات العمل الوطنى مع الكليات والمعاهد التى تتصل بهذا القطاع .

٣ ـ دراسة علاقة الجامعات بقطاعات العمل التنفيذى المختلفة ، والدور الذى يمكن أن تساهم به فى حل مشاكل الجميع .

مشـــاكل العاملين والعمـــال

وبحث الرئيس مع الدكتور حجازى مشـــــاكل العاملين والعمال وما سوف تتخذه الحـــكومة من اجراءات تنفيذية لبيان الحكومة دعما للقوى العاملة

ونبه الرئيس الى ضرورة الالتزام خلال المرحـــلة القائمة بتحقيق التوازن بين المطالب وبين القـــدرة الفعلية على توفير السلع والخدمات .

واكد الرئيس من جديد اهتمامه بتوفير الاستعداد الكامل لمواجهة كافة الاحتمالات ، كما تابع الرئيس الحلول التى تتصدى بها الحكومة للمشاكل .

وعرض الدكتور حجازى على الرئيس جوانب العمل فى قطاعات الخدمات المختلفة .

الاهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٥ / ٣ / ١٩٧٥

■■ الاطار المبدئى للخطة الخمسية للتنمية

١٠ آلاف مليون جنيه للاستثمارات

٦ أولويات رئيسية تتضمنها الخطة

تنتهى وزارة التخطيط خلال الشهر الحالى من اعداد الاطار المبدئى لمشروع الخطة الخمسية للتنمية [٧٦-٨٠] التى يبدأ تنفيذها فى يناير القادم . وصرح الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله وزير التخطيط بان حجم الاستثمارات فى الخطة - حسب تقديرات وزارة التخطيط - سوف يتراوح بين ٨ و ١٠ آلاف مليون جنيه .

وسوف يتم عرض الاطار العام لمشروع الخطة على مجلس الوزراء فى أوائل شهر مايو القادم بحيث يناقش المجلس تفاصيل مشروع الخطة أولا باول قبل أن تقدم للرئيس أنور السادات لتحديد شكلها النهائى .

وقد تضمنت مشروعات الخطة ٦ أولويات رئيسية :

❶ **مشروعات الخدمات** : خاصة المرافق الاساسية فى الدولة [ومنها الطرق والنقل والمواصلات والموانى والمطارات] بحيث تأخذ هذه المرافق نصيبها الكامل من الاستثمارات وذلك بسبب التدهور الشديد الذى أصابها طوال السنوات السبع الماضية وعلى أساس ارتباط أهمية هذه المرافق بالنسبة للتنمية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادى .

❷ **التصنيع** : استمرار سياسة الدولة فى تشجيع الانتاج الصناعى واعطاء أهمية خاصة للصناعات الوسيطة ومن أهمها الصناعات البتروكيماوية ويدخل فيها صناعة الاسمدة والالياف الصناعية والكيماويات والبلاستيك بالاضافة الى الالات والمعدات والصناعات الهندسية .

❸ **تطوير الانتاج الزراعى** : استكمال جميع مشروعات الصرف واستئناف مشروعات التوسع الافقى فى الزراعة على أسس جديدة تقوم على انشاء مجمعات صناعية زراعية فى مصر لتنسيق العلاقة بين الانتاج الزراعى والصناعى وتصنيع منتجاتنا الزراعية والحيوانية محليا فى هذه المجمعات ، وتوفير المنتجات الصناعية اللازمة لتطوير الزراعة كالالات والمعدات والجرارات والاسمدة والمبيدات الحشرية [بالاضافة الى دعم وتطوير الجمعيات التعاونية الزراعية]

❹ **وضع أولوية لمشروعات الطاقة** المقدر ان يصل حجم انتاج مصر من البترول فى عام ١٩٨٠ ومع نهاية الخطة الى مليون برميل يوميا .

وذلك بالاضافة الى التوسع فى مشروعات توليد الطاقة الكهربائية ومن اهم المشروعات التى ستدرج فى الخطة الخمسية مشروع منخفض القطارة وانشاء محطات نووية لتوليد الكهرباء .

❺ **السياحة** : من المقرر ان تساهم رؤوس الاموال العربية والاجنبيه فى تمويل الجزء الاكبر من مشروعات السياحة فى مصر فى السنوات القادمة ، وسوف توضع أولوية لمشروعات السياحة فى الخطة الخمسية على أساس زيادة عدد السائحين من ٦٠٠ ألف سائح الى ٦ ملايين سائح خلال سنوات الخطة .

❻ اعطاء أهمية كبيرة فى الخطة لمشروعات التنمية الاجتماعية [ويدخل فى ذلك بناء المدارس والمستشفيات والمرافق الاجتماعية] وقد طلبت وزارة التخطيط من الوزارات المختلفة وضع اولويات مشروعات التنمية الاجتماعية

استثمارات الوزارات وهيئة قناة السويس خلال الخطة الخمسية :

انشاء ٢٩٢ ألف وحدة سكنية جديدة في السنوات الخمس القادمة

١٦٢٤٢ مليون جنيه استثمارات منها ٢٠٩٢ مليونا لمشروعات التعمير بمنطقة القناة

تلقت وزارة التخطيط من مختلف الوزارات والهيئات مقترحاتها فى الخطة الخمسية القادمة ٧٦ — ١٩٨٠ ، وقد اعدت وزارة الاسكان والتعمير سياستها على اساس انشاء ٢٩٢ الف وحدة سكنية جديدة فى السنوات الخمس القادمة تتكلف ١١٩١ مليون جنيه منها ٢٢٨ مليونا عملات حرة ، و٢٠٩٢ مليونا لمشروعات التعمير بالقناة و ٤٧٠ مليونا لاقامة المدينة الصناعية بطريق الاسماعيلية و ٢٨٢ مليونا للقاهرة الكبرى و ٨٥ مليونا للاسكندرية و١١٩ مليونا لمطروح

ويدرس الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن وزير التخطيط والتنمية الادارية مقترحات الوزارات لوضعها فى الاطار النهائى ، وتتضمن استثمارات مقدارها ١٦٢٤٢ مليون جنيه منها ٦٧٢٥ مليونا عملات حرة ، بمتوسط سنوى مقداره ٣٢٤٨ مليونا . وركزت الوزارات استثماراتها على مايلى :

■ **وزارة الزراعة:** جملة الاستثمارات ٦٦١ مليون جنيه منها ٢١٢ مليونا عملات حرة ، لتحسين وصيانة الاراضى الزراعية واكثار شتلات الفاكهة وتدعيم المزارع البستانية وزراعة مساحات جديدة من الحدائق وتحسين الاراضى الضعيفة .

■ **وزارة الرى :** جملة الاستثمارات ٥٢٣ر٥ مليون جنيه منها ١٢٧ مليونا عملات حرة ، تستخدم لتنفيذ مشروعات الصرف بالوجهين القبلى والبحرى وتحويل الحياض ورى الجزر والسواحل وتطوير طرق الرى والصرف ومقاومة الحشائش .

■ **وزارة الكهرباء :** ٧٨٣ مليون جنيه منها ٥١١ عملات حرة لانشاء محطات توليد كهرباء وشبكات ، منها ٢٩٧ر٧ مليون لكهربة الريف .

■ **وزارة الصناعة :** ٢٧٤٨ مليون جنيه منها ١٥٤٠ مليونا عملات حرة لاجراء مشروعات الاحلال والتجديد وتنفيذ المشروعات الجارية والجديدة .

■ **خمس وزارات وهيئة القناة :** وزارة البترول ٢٥٠٨ ملايين جنيه ، ووزارة النقل ٨٤٢ مليونا ، ووزارة المواصلات ٢٧٥ مليونا ، ووزارة النقل البحرى ٢٥٦ مليونا ، ووزارة الطيران ١٤٤ مليونا ، وهيئة قناة السويس ٧٠٢ مليون جنيه .

■ **وزارة السياحة :** ٢١٢ مليون جنيه منها ١٩١ مليونا عملات حرة وذلك لانشاء فنادق ممتازة وسياحية قيمتها ٢٦١ مليونا وقرى سياحية وشقق مفروشة ووحدات جاهزة وبواخر نيلية ممتازة وسيارات سياحية بما قيمته ٥١ مليونا .

■ **وزارات التموين والتجارة والاقتصاد ،** التموين ١١٦ مليون جنيه ، والتجارة ٢٣ مليونا والاقتصاد والتعاون الاقتصادى ١٢٠ مليونا منها ٧٧ مليونا عملات حرة لاقامة المناطق الحرة بالقاهرة

■ **وزارة الصحة :** ٤٤٧ مليون جنيه لمشروعات الصحة القروية والطب العلاجى والامراض المتوطنة والاسعاف وهيئة التامين الصحى والمؤسسة العلاجية

■ **وزارة الشئون الاجتماعية :** ٢٩ مليون جنيه لمشروعات التنمية والرعاية الاجتماعية واستكمال ابنية مركز البحوث والمختبر الجنائى .

■ **وزارات اخرى :** وزارة القوى العاملة ٢ مليون جنيه لمشروعات التدريب ومراكز لدراسات الامن الصناعى وانشاء

مروع له بالمحافظات ، ووزارة الاوقاف وشئون الازهر ٧٦ مليون جنيه لبناء دار مشيخة الازهر وانشاء واستكمال المساجد وجامعة الازهر ومدينة البعوث ، ووزارة التربية والتعليم ١٧٩ مليون جنيه ووزارة التعليم العالى ٦١٢ مليونا

وزارة الاعلام ٦٨ مليون جنيه لتدعيم الاعلام الخارجى والداخلى وشراء وحدات سينمائية متنقلة ، ووزارة الحكم المحلى ٧٢٩ مليون جنيه ، منه ٦١ مليونا لاعادة بناء القرية و ١٢٢ مليون جنيه لابنية الوزارات .

عبد المنعم عثمان

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢٨ / ١٢ / ١٩٧٥

■ ممدوح سالم يعلن :

زيادة الأجور ستؤدى الى ارتفاع الأسعار

السياسة السليمة : الانفتاح - اطلاق القطاع الخاص - زيادة الانتاج

اكد السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ان زيادة الاجور والمرتبات لتعويض المواطنين عن ارتفاع الاسعار لن يؤدى الى القضاء على موجة الغلاء - وقال ان هذا الاجراء قد يحقق بعض العدالة الاجتماعية خاصة لو طبق على اصحاب الدخول المنخفضة ، ولكنه ايضا اجراء قصير الاجل جدا ويضر اكثر مما ينفع .

وقال امس فى رده على مناقشات اللجنة المركزية حول مشروع خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ان الحكومات لم تبخل بزيادة الاجور ، فقد زادت مثلا عام ١٩٧٤ بمقدار ٥٠ مليون جنيه ، وزادت فى السنة الحالية ١٠٠ مليون جنيه ، ولكن الانتاج لم يزد بنفس النسبة وبالتالى فان اى زيادة فى الاجور والدخول لن تؤدى الا الى ارتفاع جديد فى الاسعار ، والى زيادة فى الاعباء على اصحاب الدخول الثابتة .

وقال ان السياسة الاقتصادية السليمة لمواجهة الموجة الحالية من الغلاء ، هى اعادة تحقيق درجة مناسبة من التوازن بين مواردنا المحلية واستخداماتنا ، وكذلك امتصاص الضغوط التضخمية المؤثرة فى اقتصادنا القومى .. ومن ثم فلابد من :

● استمرار دعم وتنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وتحرير الاقتصاد القومى من القيود العديدة

● تشجيع القطاع الخاص على الانطلاق والمشاركة فى الانتاج ..

● تعبئة المدخرات وتشجيع الادخار المحلى .

● تأكيد دور الانتاج الذى يقع عليه وحده عبء تخفيف حدة الارتفاع فى الاسعار .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٩٧٦/٢/١٥

الرئيس يطلب مصارحة الشعب

بكل الحقائق وتحديات المرحلة

توجيهات هامة للسادات فى اجتماعه بالقيادات السياسية :

التغلب على المصاعب الاقتصادية بزيادة الانتاج
تطوير النظم الضريبية لتوزيع الأعباء على المواطنين
اتاحة كل الظروف لتأكيد الديمقراطية وتدعيم الحريات

الالتزام بوحدة الصف العربى والحقوق العربية

طلب الرئيس أنور السادات فى لقائه أمس برؤساء المؤسسات السياسية والتنفيذية طرح كل الحقائق على الشعب ومصارحته مصارحة كاملة بكل الحقائق وبتحديات المرحلة الراهنة لكى يتضح أمام الجميع الدور المطلوب من كل فرد ومؤسسة .

وقد أعطى الرئيس توجيهات هامة فى المجالات الاقتصادية والسياسية ، اكد فيها على ضرورة تدعيم الممارسة الديمقراطية باتاحة كل الظروف لابداء الاراء المختلفة ، وعلى الالتزام بوحدة الصف العربى والتمسك بالحقوق العربية كاملة ، وعلى تطوير النظم الضريبية لتوزيع الاعباء على المواطنين والتغلب على المصاعب الاقتصادية التى تمر بها مصر حاليا بزيادة الانتاج .

وكان الرئيس السادات قد عقد امس اجتماعه الاسبوعي بقيادات المؤسسات الدستورية ، وشهد الاجتماع السادة : حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية ، والمهندس سيد مرعي رئيس مجلس الشعب ، وممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء ، واسماعيل فهمي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، والدكتور رفعت المحجوب الامين الاول للاتحاد الاشتراكي والدكتور احمد ابو اسماعيل وزير المالية والدكتور زكي شافعي وزير الاقتصاد ، والدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن وزير التخطيط .

وقد استعرض الرئيس السادات في هذا الاجتماع — رغم انه ما زال معتكفا نتيجة اصابته بنزلة برد منذ عدة ايام — الوضع الاقتصادي والمالي وملامح خطة التنمية الخمسية [١٩٧٦ — ١٩٨٠] ، ومصادر تمويلها المحلية والخارجية .

وقد أعطى الرئيس السادات التوجيهات التالية في المجال الاقتصادي :

اولا : ان تنفيذ الخطة مسئولية كل مؤسسات الدولة باعتبارها عملا قوميا يتطلب مشاركة كل الشعب من خلال تعاون المؤسسات التنفيذية والسياسية والشعبية وعلى المستوى المركزي ومستوى الحكم المحلي ، وطلب الرئيس من رؤساء المؤسسات وضع خطتهم المفصلة على هذا الاساس وتحديد أسلوب التعاون فيما بينها .

ثانيا : ان تنفيذ الخطة يجب ان يتم بناء على برامج محددة للمشروعات بحيث يمكن تحديد وتقييم الموقف اولا باول وفي فترات قصيرة وأن يتم عرض نتائج المتابعة في الاجتماعات الدورية للرئيس مع رؤساء المؤسسات .

ثالثا : الالتزام بخط طرح الحقائق امام الشعب ومصارحته في موضوعية كاملة بابعاد التحديات التي تواجهنا مرحليا بحيث يتضح الدور المطلوب من كل مؤسسة ومن كل مواطن وحجم الانجاز المطلوب من كل منشأة ووحدة انتاجية وخدمية .

رابعا : أن تبنى الخطة على اساس موارد وتقديرات حقيقية ومتاحة .

خامسا : بالنسبة لمصادر التمويل الخارجية فانه يجب الترحيب بها فى اطار خطة التنمية اللازمة للبلاد مع تأكيد خط تحرير **الارادة الوطنية** وان تعطى هذه **المصادر اضافة للانتاج القومى** وبحيث تعود نتائجها على القاعدة العريضة من الشعب .

سادسا : ان مصادر التمويل **من** الدول العربية تأخذ أولوية على كل مصادر التمويل الخارجية، من منطق وحدة الاهداف العربية والحق العربى الواحد وتحمل الاعباء القومية ومن خلال الاستثمارات المشتركة والمصالح المشتركة، وفى اطار ذلك يتم عرض المواقف والاتصالات بالدول العربية .

وقد تبين من عرض أبعاد الخطة فى **هذا الاجتماع** أن التراكمات الموجودة حاليا بدأت بالخطط الطموحة التى سبق ان وضعت ثم تبعها مراحل انكماش أدت الى بطء فى التنمية بالاضافة الى التحديات العسكرية . وان ترشيد الخطة الحالية على أسس واقعية يبشر بامكانية التغلب على المصاعب الاقتصادية القائمة من خلال زيادة الانتاج واستغلال مصادر الثروات الوطنية والمتاحة من دخل قناة السويس والبترول والسياحة والتنمية الصناعية والزراعية أفقيا ورأسيا وكذلك بالتعاون مع المدخرات الوطنية ورءوس الاموال العربية والاجنبية بالاضافة الى التغلب على المعوقات الادارية والتنظيمية .

وقد تم فى **هذا الاجتماع** أيضا مناقشة ما أنتهت اليه الدراسات الخاصة بتطوير التشريعات الضريبية بما يكفل توزيع الاعباء توزيعا عادلا بين المواطنين واتاحة الفرصة لانطلاق الاستثمار الوطنى وجذب المدخرات الوطنية وضمان حصول الدولة على حقها من الضرائب ودعم الجهاز الضرائبى وكذلك تبسيط الاجراءات والتيسير على الممولين .

كما تم أيضا استعراض القضايا العربية والدولية وتبين سلامة الخط العربى الملتزم بالحفاظ على وحدة الصف العربى والتمسك بالحقوق العربية كاملة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول وتحمل المسئولية فى تقريب وجهات النظر بالحوار السلمى .

وفى مجال العمل السياسى الداخلى اكد الرئيس السادات على ضرورة انتهاء لجنة بحث مستقبل العمل السياسى فى الوقت المقرر مع اتاحة كل الظروف لابداء جميع الاراء ووجهات النظر بما يكفل تأكيد الممارسة الديمقراطية للوصول الى الصيغة التى تدعم الحريات فى اطار ممارسة الديمقراطية السليمة والحفاظ على الوحدة الوطنية وتحقيق الارادة الشعبية □

مشروعات خطة التنمية

اسهام دولة الامارات فيها

يبحث السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء اليوم فى اجتماعه مع السيد محمد الجبروش وزير المالية في دولة الامارات اسهام دولة الامارات فى تمويل مشروعات خطة التنمية ، وكان الدكتور أحمد ابو اسماعيل وزير المالية قد بدأ مباحثاته مع السيد الجبروش ، واستعرض معه استراتيجية مصر في المجالات الاقتصادية خلال هذا العام والسنوات الخمس المقبلة

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ١٣ / ١١ / ١٩٧٦

تصور جديد لمشروعات التنمية

الأولوية للقطاع العام والاستثمار الأجنبى

علم مندوب ((الاهــرام)) انه سيتم خلال هذا الاسبوع وضع تصور مبدئى جديد لمشروعات التنمية التى سيتم تنفيذها خلال العام القادم . وسيعقد الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية اجتماعات مع وزراء التخطيط والتجارة والاقتصاد والمالية لهذا الغرض .

وعلم المندوب أن التصور الجديد يقوم على أساس تحديد أولويات المشروعات التى سينفذها القطاع العام ، وايجاد مساهمة فعلية أكبر للقطاع الخاص فى التنمية ، مع ازالة العقبات التى تواجهه فى ذلك ، ثم دور الاستثمار الاجنبى فى مشروعات خطة العام القادم سواء بمشاركته للقطاع العام أو القطاع الخاص فى مصر .



القيسونى

وسيعرض الدكتور القيسونى التصور الذى سيتم وضعه على مجلس الوزراء فى اجتماعه القادم للوصول الى سياسة موحدة حول هذه الموضوعات الاساسية ، وتعديل الاستثمارات المخصصة فى الميزانية للمشروعات فى ضوء السياسة التى يقررها مجلس الوزراء .

وعلم المندوب أن اعتمادات الاجور والمرتبات والمصروفات الجارية فى مشروع الميزانية الجديدة لن يتم تعديلها .

وكان الدكتور القيسونى قد اجتمع أمس مع الدكتور أحمد أبو اسماعيل وزير المالية السابق وناقش معه أسس مشروع الميزانية الذى كان قد تم اعداده فى الاسابيع الماضية لتقديمه الى مجلس الشعب فى موعده الدستورى .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٧ / ١٢ / ١٩٧٦

١١٦ مليون جنيه فى الميزانية الجديدة لعلاوات العاملين وتعيين ١٠٠ ألف خريج

١٣٠٠ مليون جنيه استثمارات التنمية منها ٢٥٠ مليونا لمشروعات القطاع الخاص

٣ أهداف رئيسية للموازنة فى صورتها النهائية:

- خفض العجز باستخدام القروض وزيادة الصادرات بنسبة ٣٠٪
- تحسين أوضاع العاملين ورفع الحد الأدنى للمعاشات
- توفير الاحتياجات الأساسية للجماهير والصناعات والاسكان والتعمير

ممدوح سالم يناقش اليوم اطار الميزانية ويعرضه فى بيان الحكومة أمام مجلس الشعب

يجتمع السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء اليوم، بالمجموعة الاقتصادية برياسة الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء، لمناقشة اطار الموازنة العامة للدولة وميزانية النقد الاجنبى لعام ١٩٧٧، والذى انتهت المجموعة من وضعه فى صورته النهائية امس، وذلك تمهيدا لعرض خطوطه الرئيسية فى بيان الحكومة امام مجلس الشعب يوم السبت القادم.

وعلم مندوب « الاهرام » ان الارقام النهائية للميزانية تتضمن تخصيص ١١٦٫٨ مليون جنيه للعلاوات والتعيينات ، منها ٢٤٫٣ مليون جنيه لعلاوات العاملين ، و٢٤٫٧ مليون لتعيين ١٠٠ الف من خريجي الجامعات والمدارس الثانوية الفنية ودور المعلمين والمعلمات ، و٣٩٫٥ مليون لتنفيذ قواعد الرسوب الوظيفي للجهات التى تاخرت فى تنفيذها وكذلك قوانين تصحيح اوضاع العاملين فى الدولة ، و١٠ ملايين لزيادة اعانة الغلاء المستحقة للعاملين ، و٨٫٢ مليون جنيه لمواجهة التعيينات فى الوحدات الجديدة التى تم انشاؤها .

كما تضمنت الارقام النهائية للاجور ٧٦٨ مليون جنيه للعاملين بالحكومة والهيئات ووحدات الحكم المحلى ، و٥٨٠ مليون جنيه للعاملين بشركات القطاع العام .

اما استثمارات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام القادم ، فقد بلغت ١٣٠٠ مليون جنيه منها ٢٥٠ مليونا للقطاع الخاص والمشروعات المشتركة ، و١٠٥٠ مليونا للحكومة والقطاع العام . وقد حافظت المجموعة الاقتصادية على الرقم الاجمالى للاستثمارات — ولم تخفضه كما كان مطروحا للبحث على اساس زيادة نصيب القطاع الخاص من ١٥٠ الى ٢٥٠ مليونا وذلك لتحقيق معدل للتنمية الاقتصادية لهذا القطاع يقدر بنحو ١٠٪

خفض العجز فى الميزان التجارى

وكانت المجموعة الاقتصادية قد اجتمعت امس برياسة الدكتور عبد المنعم القيسونى للانتهاء من مناقشة مشروع الميزانية والموازنة النقدية ، وحضر الاجتماع الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى والسيد زكريا توفيق وزير التموين والتجارة والدكتور صلاح الدين حامد وزير المالية والدكتور محمود الامام وزير التخطيط .

وصرح الدكتور السايح بانه تم خلال الاجتماع بحث ثلاثة اهداف رئيسية يجب ان تحققها ارقام الميزانية : اولها معالجة العجز فى ميزان المدفوعات مع المحافظة على مستويات الاستيراد اللازمة لتدبير الاحتياجات الضرورية للاقتصاد المصرى .

وفى هذا المجال تبين ان تقديرات الموازنة النقدية تشير الى ارتفاع قيمة الصادرات خلال العام القادم بنسبة ٣٠٪ عن هذا العام مما يساعد فى خفض العجز . وتتحقق هذه الزيادة نتيجة زيادة صادرات البترول وارتفاع اسعاره وزيادة دخل قناة السويس وبدء الانتفاع من الدخل المتوقع لخط انابيب البترول بين الاسكندرية والسويس ، بالاضافة الى زيادة حصيلة عدد من الحاصلات الزراعية مثل القطن والارز ، وتقدر قيمة الصادرات الزراعية بنحو ٣١٠ ملايين جنيه بزيادة ٦٢ مليونا من العام الحالى ، وقيمة الصادرات الصناعية بنحو ٢٥١ مليون جنيه بزيادة ٢٠ مليونا .

كما سيعتمد خفض العجز على استخدام القروض المتاحة بالفعل ، واجراء مفاوضات مع المنظمات والهيئات الدولية للحصول على تسهيلات مالية ، الى جانب

ما ستقدمه دول العالم العربي والخارجي
من خلال اتفاقيات التعاون الاقتصادى.
وكان الهدف الثانى للميزانية تحسين
اوضاع العاملين ورفع الحد الادنى
للمعاشات . وفى هذا المجال تقرر -
الى جانب العلاوات والتعيينات - اعتماد
٢٤ مليون جنيه لمواجهة تنفيذ قرارات
مد مظلة التامينات الاجتماعية على فئات
جديدة من المواطنين . كما قدرت قيمة
المعاشات التى ستصرف فى الموازنة بنحو
١٨٩ر٢ مليون جنيه ، منها ١٤٩ر٩ مليون
لموظفى الحكومة و ٣٩ر٣ مليون للعاملين
بالقطاعين العام والخاص . وقدرت
حصيلة المعاشات المستحقة ٢٩٣ر٦مليون
جنيه لهيئة التأمين والمعاشات و٢٧٩ر٥
مليون جنيه لهيئة التأمينات الاجتماعية .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ١٢ / ١٢ / ١٩٧٦

ثورة زراعية لاستصلاح ٢ر٥ مليون فدان جديدة وتوزيع الاراضى البور بأثمان رمزية على المواطنين لاستصلاحها

تضمن بيان الحكومة الذى تقدمت به الى مجلس الشعب أمس ، عددا من الاجراءات التى ستلتزم بها والتشريعات التى ستصدرها لحل المشاكل العاجلة للجماهير ، انطلاقا الى بناء الانسان المصرى باعتباره الثروة الرئيسية والكبرى للوطن .

ومن اهم ما اعلنه السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ، وهو يقدم برنامج حكومته الى مجلس الشعب ، ان جملة الاجور فى الحكومة والقطاع العام ستصل فى الميزانية الجديدة الى ١٤٦٤ مليون جنيه ، بزيادة ٣٤٨ مليون جنيه عن العام الحالى .

كما ان حصة العاملين فى الارباح ستزيد الى ٢٩مليون جنيه مقابل ٢١ مليونا هذا العام ، بخلاف ٤٣ مليونا للخدمات المركزية والمحلية لهم بزيادة١١ مليون جنيه .

واعلن رئيس الوزراء ان حكومته ستتقدم الى المجلس قبل اول يناير القادم بمشروع القانون الجديد للعاملين فى الدولة والقطاع العام . وياخذ بهذا المشروع فى حسبانه تحقيق العدل الاجتماعى وتوفير ظروف معيشية افضل ، وذلك برفع الحد الادنى لمرتبات وأجور صغار العاملين لتحسين معيشتهم ، ومعاونتهم على مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة .

٤٦٢٠ مليون جنيه قروضا خارجية لمصر

وتحقيقا لمبدأ مصارحة الجماهير بكل الحقائق ، طرح رئيس الحكومة الموقف الاقتصادي للبلاد ، محملا المواطنين مسئوليتهم كاملة تجاه العمل لزيادة الانتاج والحد من الاسراف ، وقال ان العجز في ميزان المدفوعات بلغ ١٠٠٠ مليون جنيه خلال كل من العام الماضي والعام الحالي ، وينتظر ان يقل في العام الجديد بنحو ١٠٠ مليون جنيه .

واضاف انه نتيجة للعجز كل عام ، اضطرت الدولة الى الالتجاء للقروض حتى بلغ حجم القروض الخارجية هذا العام ٤٦٢٠ مليون جنيه ، تمثل اعباء لابد من التخطيط لمواجهتها .

الاستمرار في دعم السلع الغذائيه والشعبية

وقال انه على الرغم من ذلك ، فان الحكومة ستستمر في سياستها في مجال خفض تكاليف المعيشة عن كاهل طبقات الشعب الكادحة ، عن طريق دعم السلع التموينية والاقمشة الشعبية وتثبيت اسعار خدمات النقل بالاضافة الى معاونة الفلاح وزيادة دخله عن طريق دعم مواد الانتاج الزراعي وتحمل نصف تكاليف المقاومة ، وفروق فوائد المديونيات على المزارعين .

وتصل اعباء هذا الدعم في الميزانية الجديدة الى ٤٧٥ مليون جنيه ، بخلاف الفوائد على تمويل هذا الدعم .

برنامج عاجل لتوفير الغذاء للشعب

واعلنت الحكومة في بيانها ان مسئوليتها في المرحلة الجديدة كبيرة ، فهي مطالبة بتوفير الغذاء لكل فرد وللاعداد الجديدة المتزايدة كل عام ، ثم بتوفير فائض لتغطية احتياجات التصدير .

وقالت انها تنفيذا لذلك ستقوم بثورة زراعية شاملة تقوم على اسس هي :

(١) تصحيح استغلال الاراضي المستصلحة .. وقد امكن وضع مليون فدان منها على خط الانتاج عن طريق تاسيس شركات زراعية كبرى ، والتصرف في جانب من الاراضي بالتمليك والتاجير لخريجي الكليات والمدارس الزراعية وشهداء اكتوبر ومهجري النوبة وسيناء .

(٢) الاستمرار في سياسة تمليك الاراضي المستصلحة وتخصيص حصيلتها التي ستصل هذا العام الى ٢٠ مليون جنيه للتوسع في استصلاح وتمليك مر٢ مليون فدان من الارض الجديدة .

(٣) تنفيذ توجيهات الرئيس السادات بتشجيع قيام الافراد باصلاح الاراضي البور ، وذلك ببيعها لهم باثمان رمزية ، واعادة تقدير قيمتها على اساس ثمنها قبل الاستزراع .

(٤) ضمان الاستخدام الامثل لمياه النيل ، وتوفير الموارد المائية خاصة بعد تنفيذ مشروع قناة جونجلي في السودان الذي سيوفر ٤ مليارات متر مكعب من المياه لصالح البلدين .

(٥) تطوير اساليب الري والبدء هذا العام بمشروع رائد بالتعاون مع الخبرة الامريكية في مساحة ١٢٤ الف فدان ، لتحقيق زيادة في الانتاج تتراوح بين ٢٠ ٪ و ٥٠ ٪ .

(٦) وضع تركيب محصولي جديد يحقق اهدافا عاجلة تتمثل في الارتفاع بانتاج اهم المحصولات كالقطن والقصب والارز والموالح والاقماح عالية الانتاج .

انجازات ومكاسب شعبية للعاملين

واكد البيـان على انه اذا كان عام ١٩٧٦ يمثل السنة الاولى من الخطة الخمسية الطموحة (٧٦ / ١٩٨٠) ، فان الحكومة تحرص على ان تحقق فى العام الجديد انجازات اكبر ومكاسب شعبية اكثر .. وتنفيذا لهذا الحرص فان حجم الاستثمار سيصل الى ١٢٨٥ مليون جنيه بزيادة ٣٣٥ مليونا عن العام الحالى ، مما سيحقق عدة اهداف ، فى مقدمتها :

- زيادة الناتج القومى بنسبة نمو تبلغ ٤ر١٧ ٪ .
- خلق ٤٠٠ الف فرصة عمل جديدة ليصل عدد العاملين من ٩ ملايين و ٣٩٠ الفا ، الى ٩ ملايين و ٧٩٠ الفا ، وذلك الى جانب زيادة المتوسط السنوى لاجر المشتغل بنحو ١١ ٪ ، وزيادة انتاجيته بنحو ١٣ ٪ .
- خفض العجز الجارى فى ميزان المدفوعات ، وذلك بزيادة الصادرات بنسبة ٣٩٪ ، وقصر الزيادة فى قيمة الواردات على نحو ٦ ٪ فقط .

اصلاح عاجل للمسار الاقتصادى والمالى

وفى مواجهة العجز التجارى فى ميزان المدفوعات اعدت الحكومة عددا من البرامج والخطوات العاجلة اهمها :

(١) العمل على استخدام القروض العربية والاجنبية والدولية الاستخدام الامثل ، للانطلاق فى دفع عجلة المشروعات بكل الاستثمارات المتاحة .

(٢) مراجعة قوانين الاستثمار العربى والاجنبى وتبسيط اجراءاتها ، واستكمال الاجراءات اللازمة لترشيد وتقويم سعر الصرف للجنية المصرى .

(٣) جعل سياسة الانفتاح اساسا لحفز المواطنين المصريين — الى جانب العرب والاجانب — على المساهمة الفعالة فى تنمية بلادهم .

واشـار البيان الى انـه فى مجال الانفتاح الاقتصادى تمت الموافقة على اقامة مشروعات قيمتها ٦٧١ مليون جنيه بمشاركة رأس المال العربى والاجنبى ، ومشروعات مشتركة فى قطاع البترول قيمتها ٩٧٥ مليون دولار ، ومشروعات فى المناطق الحرة رأس مالها ٣٨٥ مليون جنيه .

١٠٠ ألف وحدة سكنية هذا العام

ولخص البيان سياسة الحكومة في مواجهة مشكلة الاسكان في ٣ خطوات هي :

(١) تدبير الوحدات اللازمة للاسكان بمختلف نوعياته . عن طريق تشجيع مساهمة القطاع التعاوني والقطاع الخاص والاستثمارات العربية والاجنبية جنبا الى جنب مع الحكومة والقطاع العام ، بالاضافة الى قيام الحكومة والقطاع العام بتنفيذ ٣٣٩٠٠ وحدة سكنية في عام ١٩٧٧ بالمحافظات وبمناطق التعمير ، واجراء دراسات مع بعض الدول العربية لانجاز مشروعات سكانية باستثمارات مشتركة تحقق اقامة ٢٠ الف وحدة سكنية اخرى وتوفير مواد البناء وتيسير الحصول عليها بالاسعار المناسبة للافراد وللجمعيات التعاونية مما يؤدى الى اقامة وحدات سكنية من مختلف المستويات تقدر بحوالى ٤٧ الف وحدة ، اى ان هذه السياسة ستؤدى الى اقامة ١٠٠ الف وحدة سكنية خلال عام .

(٢) تعتزم الحكومة تشجيع الجمعيات التعاونية للاسكان والقطاع الخاص على بناء المساكن وبصفة خاصة عن طريق تقديم تسهيلات في المدن الجديدة ، التى ستبدا الحكومة انشاءها خلال العام القادم . والتى ستكون باكورتها المدينة الصناعية بطريق القاهرة ـ الاسماعيلية الصحراوى ، ومدينة السادات بطريق القاهرة ـ الاسكندرية الصحراوى .

(٣) تعاقدت الحكومة على انشاء ٩ مصانع لانتاج المساكن سابقة التجهيز ، تنتج نحو ٢٠ الف وحدة سكنية سنويا . وسيظهر انتاج هذه المصانع عام ١٩٧٧ وذلك كله الى جانب التيسيرات التى سوف تقدمها الحكومة للقطاعين التعاوني والخاص للحصول على قروض للاسكان بفوائد ميسرة وشروط مناسبة . ■

السادات يبحث الموقف الاقتصادى في ضوء الموازنة الجديدة

مجلس الوزراء يعقد جلسة خاصة بعد غد لبحث موازنة ٧٧ وخطة التنمية

عقد الرئيس أنور السادات امس اجتماعا حضره السادة محمد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية وممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء والدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية.

وقد نوقش فى هذا الاجتماع الموقف الاقتصادى والمالى فى مصر، فى ضوء الموازنة العامة للدولة فى عام ١٩٧٧.

وعلم مندوب « الاهرام » ان مجلس الوزراء سوف يعقد جلسة خاصة فى الساعة السابعة من مساء بعد غد الثلاثاء للانتهاء من بحث الارقام النهائية للموازنة العامة والميزانية النقدية (ميزانية النقد الاجنبى) وارقام خطة التنمية للعام الحالى.

وعلم « المندوب » أن وزير المالية قد انتهى من تحديد الباب الاول فى الموازنة وهو الخاص بالاجور والمرتبات، ومن المنتظر ان توضع تكاليف الكادر الجديد للعاملين على حدة الى ان يبت مجلس الوزراء فى التكاليف النهائية لمشروع القانون الجديد والذى سيعرض على جميع الهيئات. كما انتهى وزير المالية من تحديد المصروفات الجارية والتى تمثل الباب الثانى من الميزانية. ومن المقرر ان ينتهى وزير التخطيط اليوم من اعداد الارقام النهائية للاستثمارات فى ضوء طلبات الوزارات المختلفة وبما يخدم اهداف زيادة الانتاج والقضاء على المشاكل الجماهيرية.

وعلم مندوب « الاهرام » ان ارقام الموازنة العامة ستعكس ايضا السياسة المالية والاقتصادية الجديدة التى تهدف الى اصلاح المسار الاقتصادى وضغط العجز عن طريق الاجراءات التى يتم بحثها بحثا مكثفا لدراسة آثارها المختلفة سواء على القطاعات الانتاجية او على المواطنين. ومن المنتظر أن يتم تحديد موعد تقديم البيان المالى للموازنة العامة أمام مجلس الشعب فى ضوء ما ينتهى اليه مجلس الوزراء من مناقشات حول هذه السياسة الجديدة.

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١١ / ١ / ١٩٧٧

■ الملامح النهائية لخطة التنمية عام ٧٧

١٥٨٣ مليون جنيه للخطة

زيادة اعتمادات المرافق وحجم العمالة

يعقد مجلس الوزراء جلسة خاصة مساء اليوم برياسة السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء، لمناقشة الموازنة العامة للدولة وارقام الميزانية النقدية وحجمخطة التنمية لعام ١٩٧٧، وكذلك الاجراءات التي ستتخذ لضغط العجز في الميزان التجاري وتصحيح المسار الاقتصادي.

وصرح الدكتور محمود الامام وزير التخطيط بأن الحجم النهائي لخطة التنمية زاد الى ١٥٨٣ مليون جنيه، منها ١٣٢٨ مليونا للحكومة والقطاع العام و٢٥٥ مليونا للقطاع الخاص والمشروعات المشتركة.

وقال أن هذه الزيادة جاءت نتيجة لزيادة الاعتمادات المخصصة للمرافق الاساسية مثل المواصلات السلكية واللاسلكية، والنقل والمجارى ومجالات الصحة والتعليم والصناعات الغذائية، وكذلكقطاعات الاسكانوالتعمير وقطاعات التصدير الرئيسية في مجالي البترول وقناة السويس والمخصص لها ١٧٪ من جملة الاستثمارات.

واشار الوزير الى الملامح الرئيسية لخطة التنمية بعد التعديلات التي ادخلتها عليها المجموعة الاقتصادية، وفي مقدمة هذه الملامح:

■ العمل على زيادة نسبة المدخرات المحلية المتاحة لتمويل الخطة بنحو ٢٠٠ مليون جنيه عن التقديرات السابقة، ليصل مجموع هذه المدخرات الى نحو ٨٢٠ مليون جنيه. ويعتمد جزء كبير من هذه الزيادة على اجتذاب مدخرات المصريين العاملين بالخارج.

■ زيادة حجم العمالة اللازمة لتنفيذ الخطة — طبقا لزيادة حجم الاستثمارات والمشروعات — وتحقيق معدلات تنمية اقتصادية واجتماعية تبلغ٧٪ هذاالعام.

■ احتساب كافة الاستثمارات في الخطة على أساس الاسعار التشجيعية للعملات، وسيترتب على ذلك توازن في الموازنة العامة بما يعادل ٨٠٪ من قيمة تمويل الاستثمارات تمثل الفرق بين الاسعار الرسمية والتشجيعيةللعملات

■ ترشيد سياسة الاستيراد السلعي بتحويل معظم الواردات الى السوق الموازية، وقصر الاستيراد بالعملة الرسمية على السلع الاستراتيجية مثل القمح.

■ خفض الانفاق الجاري في الموازنة بالنسبة لقطاعات الحكومة والحكم المحلي والهيئات الخدمية والاقتصادية.

■ ترشيد سياسة الدعم السلعي، بحيث لا يتم الدعم إلا للسلع والخدمات الاساسية التي تستفيد منها القاعدة العريضة للجماهير.

وقال وزير التخطيط انه تمت مراعاة السياسة الاقتصادية ومقترحات الاصلاح التي تمت مناقشتها مع صندوق النقد الدولي، بما يتمشى مع ظروف الاقتصاد المصري وأهداف السياسة الاقتصادية الجديدة.

وقد عقد الدكتور عبد المنعم القيسوني نائب رئيس الوزراء اجتماعا امس مع المجموعة الاقتصادية لبحث الشكل النهائي للموازنة العامة والنقدية وخطة التنمية قبل مناقشتها اليوم في مجلس الوزراء.

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ١٢ / ١ / ١٩٧٧

● مجلس الوزراء بحث أمس :

توجيهات الرئيس لتثبيت أسعار السلع

تخفيـــض العجـــز فى مـــيزان المدفـــوعات

عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة في السابعة من مساء أمس برئاسة السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء لمناقشة الصورة النهائية للموازنة العامة للدولة وعدد من الموضوعات الهامة .

وصرح الدكتور جمال العطيفى وزير الاعلام والثقافة بان السيد ممدوح سالم عرض على المجلس فى بداية الاجتماع توجيهات الرئيس انور السادات بشأن تثبيت اسعار السلع الاستهلاكية والعمل على انتاج وجبة شعبية جاهزة ومعلبة تباع بسعر معتدل للمواطنين وكذلك توجيهات الرئيس لتحسين مستوى المرافق والخدمات ووضع خطة عاجلة لاصلاح التليفونات فى مدى ٦ اشهر وسرعة الانتهاء من عرض مشروع قانوني الضرائب والاسكان والانتهاء من قانونى الاحزاب والمطبوعات وقانون العاملين الجديد .

وأضاف الدكتور العطيفى أن رئيس الوزراء طلب من الوزراء الاسراع بوضع توجيهات الرئيس موضع التنفيذ .

ثم تابع المجلس مناقشة الموقف المالى والاقتصادى فى ضوء التقارير التى اعدتها المجموعة الوزارية الاقتصادية وملاحظاتها فى هذا الشأن تمهيدا لعرض الموازنة العامة لعام ١٩٧٧ على مجلس الشعب مع مراعاة التعديلات التى تتفق وتصحيح المسار الاقتصادى .

وقد عرض السيد ممدوح سالم بعد ذلك نتائج الانجازات التى تحققت خلال عام ١٩٧٦ وفى مقدمتها تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات .

ثم عرض الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية الملامح الرئيسية المقترحة للحد من التضخم وتحسين نسبة العجز فى الميزان الحسابى وتوفير الموارد اللازمة لتمويل الخطة .

وقد استمر اجتماع مجلس الوزراء حتى ساعة متأخرة من الليل للانتهاء من مناقشة المشروع المعدل للموازنة العامة وخطة التنمية لعام ١٩٧٧ .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــرام
التاريخ: ١٧ / ٢ / ١٩٧٧

٨٠٠٠ مليون جنيه لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

القيسونى: تمويل المشروعات يعتمد على مصر ٠٠ ثم الدول الصديقة

٤ أهداف تحققها التنمية :

- اصلاح المرافق
- مضاعفة انتاج الغذاء
- زيادة المشروعات الصناعية والزراعية
- انطلاقة جديدة للقطاع الخاص

أعلن الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء ، عقب انتهاء المجموعة الاقتصادية من اجتماعها أمس لبحث خطوات تمويل استثمارات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ان استثمارات الخطة بلغت ٨٠٠٠ مليون جنيه ، وانه سيتم زيادتها خلال السنوات الثلاث القادمة لتعويض النقص الذى حدث فى استثمارات عامى ٧٥ و ١٩٧٦ ٠

وقال الدكتور القيسوني ان التمويل اللازم لمشروعات التنمية سيتم توفيره فى المقام الاول ، اعتمادا على القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى ، والجزء الباقى سيتم تدبيره عن طريق الاتصالات المستمرة بالدول العربية والصديقة والولايات المتحدة وايران وباقى دول المجموعة الاستشارية الدولية .

وأوضح نائب رئيس الوزراء ان الخطة ستراعى فى السنوات الثلاث القادمة ، تحقيق ٤ اهدافه رئيسية تتمثل فى :

① اصلاح المرافق بصفة خاصة ومشروعات الخدمات الاساسية بصفة عامة .

② زيادة الاستثمارات الخاصة بالغذاء لمضاعفة الانتاج الغذائى . وكذلك زيادة استثمارات مشروعات الاسكان .

③ الاهتمام بالمشروعات الانتاجية فى مجالات الزراعة والصناعة .

④ اعطاء دفعة جديدة للقطاع الخاص ليقوم بدور اكثر فعالية ، وذلك بمنحه المزيد من المزايا الممنوحة للاستثمارات الاجنبية . وكذلك الاتجاه فى المرحلة الثانية الى التركيز على المشروعات المشتركة والاستثمارات الاجنبية المصرية المشتركة .

وقال الدكتور القيسونى : اما القطاع العام فسيتم تدعيمه ايضا ليساهم بدور أكبر فى اصلاح المسار الاقتصادى .

نشاط اقتصادى كبير خلال الاسبوع القادم

ومن ناحية اخرى ستشهد مصر نشاطا اقتصاديا كبيرا خلال الاسبوع القادم .

■ ففى يوم الثلاثاء : تعقد المجموعة الاقتصادية اجتماعا آخر لاستكمال مناقشة وسائل تمويل الخطة الخمسية ، وتحديد اولوياتها ، والمشروعات المدرجة بها ، للتقدم بها — مستكملة الدراسة والبحث لجهات التمويل المختلفة العربية والعالمية .

□ وفى نفس الوقت : يلتقى الدكتور عبد المنعم القيسونى بوزراء المالية العرب خلال تواجدهم فى القاهرة ، للمشاركة فى اجتماعات المجلس الاقتصادى العربى . وينتظر ان يتم خلال هذا اللقاء الاتفاق على الخطوات الاولى لهيئة الخليج للتنمية فى مجال دعم الاقتصاد المصرى ، والاسراع بتقديم قرض الهيئة لمصر وقدره ٢٥٠ مليون دولار ، وكذلك قرض بنك تشيز مانهاتن بضمان الهيئة وقدره ٢٥٠ مليون دولار اخرى .

■ وفى يوم الثلاثاء ايضا : يصل الى القاهرة المستر جون جنتر المدير التنفيذى لشئون الشرق الاوسط لصندوق النقد الدولى ، لتبدأ معه جولة جديدة من المفاوضات ، يتم فيها الاتفاق النهائى على مساعدات الصندوق لسد العجز فى ميزان المدفوعات المصرى والاطلاع على خطوات الاصلاح الاقتصادى .

وعلم مندوب « الاهرام » ان وزير المالية يعد مجموعة من التقارير والدراسات حول وسائل سد العجز فى الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٧٧ ، والتى سيبدأ مجلس الشعب مناقشتها يوم السبت القادم ، تمهيدا لاقرارها وبدء العمل بها من أول مارس ، على أن تقوم كافة الاجهزة والوحدات فى الدولة بضم ميزانيات شهرى يناير وفبراير الى اطار الموازنة الجديدة □

ملامح خطة التنمية الخمســية :

زيادة استثمارات التنمية بنسبة ٢١٣٪ حتى عام ١٩٨٠

١٨١٥ مليون جنيـه للصـناعة و٣٠٨ للـكهرباء و١٤٠ للتجـارة والتمـوين

تسـتهدف الخطة الخمسـية للتنمية الاقتصـادية والاجتمــاعية ٧٦ — ١٩٨٠ — والتي بلغ حجم استثماراتها ٧ بلايين و٩٣٢ مليون جنيه بزيادة ٢١٣٪ فى معدلات الاستثمارات السنوية عنها عام ٧٦ — ١٩٧٧ تحقيق أكبـر زيـادة فى استثمارات قطاعي الانتاج والخـدمات خلال السنوات الثلاث الباقية من الخطة ابتداء من العام الحالى ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨٠ .

وقد بلـغ اجمـالى الاسـتثمارات المخصصة لقطاع الصناعة خلال السنوات الثلاث القادمة ١٨١٥ مليون جنيه بينما تم تخصيص ٣٠٨ ملايين جنيه لقطـاع الكهرباء والطاقة و١٤٠ مليونا لقطـاع التجارة والتموين و١٥٨ مليونا لتنمية المدن الجديدة حول القاهرة والاسكندرية و٣٠ مليونا لاستصلاح الاراضى و١٨٫٢ مليون للنقل البحرى و٢٣ مليونا للطيران المدنى .

كما زادت الاسـتثمارات المخصصة لقطاعات الخدمات بنسبة ١٠٠٪ لقطاع الشباب و٨٠٪ للتعليم والثقافة و٥٠٪ للصحة وجهازى الامن والعدالة .

قطـاع الصناعة : تبلـغ معـدلات الاستثمار السنوى بالقطاع حوالى ٦٠٥ ملايين جنيه ، وسوف يسهم رأس المال العربى والاجنبى مع رأس المال الوطنى فى تمويل مشروعات القطاع التى تتطلب ٢٨٦ مليون جنيه للاحلال والتجـديد ، و٢٩٤ مليون جنيه لاستكمال المشروعات التى بدأ تنفيذها بالفعل ، و٢١٠ ملايين جنيه للمشروعات الجديدة .

● **الزراعة والامن الغذائى :** تقرر زيادة الاسـتثمارات السنوية لقطـاع الزراعة والغذاء بنسبة ٥٠٪ مما كانت عليه فى اولى سنوات الخطة ، والتركيز على زيادة الانتاج الزراعى ، والتوسع فى استصلاح الاراضى — تم اعتماد ١٠ ملايين جنيه سـنويا — وتخصيص ١٠ ملايين جنيه لمشروعات الثروة السمكية والمائية وزيادة الاستثمارات المخصصة لانتاج اللحوم الى ٣ أضعافها ، والتوسع فى تربية الدواجن وترك تسمين الماشية تدريجيا للقطاع الخاص .

● **قطاع الكهرباء والطاقة :** يبلغ اجمالى الاستثمارات المخصصة لقطـاع الكهرباء والطاقة — لتوفير مصادر الطاقة للمشروعات الجديدة — ٣٠٨ ملايين جنيه بمعدل حوالى ١٠٠ مليون جنيه سنويا ، مقابل ١٤ مليونا عام ٧٦ — ٧٧

● **الاسكان والمرافق :** تقرر زيادة حجم الاستثمارات السنوية للقطاع بنسبة تصل الى حوالى ٢٥٠٪ لقطاعى الاسكان والتشييد — المقاولات — وتخصيص مبلغ

١٥٨ مليون جنيه للمدن الجديدة حول القاهرة والاسكندرية ابناء مدن : ١٠ رمضان والعامرية والسادات والملك خالد ، وزيادة الاعتمادات المخصصة لصناعة مواد البناء .

● **النقل والمواصلات والنقل البحرى:** استيراد ١٧٥٠ اوتوبيسا و٢٣٦ وحدة للمترو والترام لمرافق نقل الركاب بالقاهرة والاسكندرية والاقاليم و١٦٤٠ عربة سكة حديد للركاب والبضائع ، وتطوير ميناء الاسكندرية لزيادة طاقته من ١٠ ملايين طن عام ٧٧ الى ١٥ مليونا عام ١٩٨٠ وزيادة اعتمادات النقل البحرى من ٧ر٧ مليون جنيه هذا العام الى ٢ر١٨ مليون جنيه سنويا خلال السنوات الثلاث القادمة .

وزيادة استثمارات الطيران المدنى من ١٥ مليون جنيه هذا العام الى ٢٣ مليون جنيه سنويا حتى عام ٨٠ لتطوير أجهزة المراقبة الجوية وانشاء المخازن والممرات الجديدة بمطار القاهرة واستكمال المطارات الداخلية .

● **قطاع التجارة والتموين :** يبلغ حجم استثمارات التجارة والتموين خلال السنوات الثلاث القادمة ، حوالى ١٤٠ مليون جنيه لاستكمال برامج تخزين السلع — القمح والدقيق والارز والمكرونة واللحوم — وانشاء ٢٨ خط انتاج آلى للخبز ، و٥ مصانع لانتاج المكرونة و١٣ مصنعا للثلج

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ: ٢٦ / ٧ / ١٩٧٧

١٩٣ مليــون جنيــه اعتمــادات اضــافية لاســتثمارات الخطة

انتهت وزارة المالية من اعداد مشروع قانون يعرض على مجلس الشعب فى دورته الحالية بفتح اعتمادات اضافية لزيادة استثمارات بعض الجهات بنـــاء على موافقة اللجنة العليا للتخطيط .

وتقدر الاستثمارات الاضـافية بنحو ١٩٣ مليون جنيه منها ٦١ مليونا لهيئة السكك الحديدية لتمويل شراء وحـدات ومهمات لسكك حديد الوجه البحرى و٦٣ مليونا للاعمال التكميلية لهيئة قناة السويس فى مشروعات التوسع والتعميق .

وتضمنت الاستثمارات الاضافية ١٦ مليون جنيه لاستيراد ٤٠٠ اتوبيس وقطع الغيار اللازمة لها لهيئة النقل العـــام بالقاهرة و١٢ مليــونا لاسـتيراد ٢٠٠ اتوبيس وقطع غيارها لهيئة نقل الركاب بالاسكندرية ومرفق الترام بها ، و١٨ مليون جنيه لهيئة المواصـلات السلكية واللاسلكية لتحســين شبكة التليفونات بوسط مدينة القاهرة و٥ ملايين جنيـــه لوزارة الاسكان لاقامة كوبريين علويين بمدينة القاهرة .

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٣ / ١٠ / ١٩٧٧

٢١٠٠ مليــون جنيه استثمارات خطة ٧٨

انتهت وزارة التخطيط من اعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٧٨ في صورتها النهائية وبلغت قيمة الاستثمارات ٢١٠٠ مليون جنيه مقابل ١٣١٧ مليونا في عام ٧٧ .

وصرح الدكتور عبد الرزاق عبدالمجيد وزير التخطيط بأن الحجم النهائى لاستثمارات الخطة الخمسية من « ٧٨ — ١٩٨٢ » يبلغ ١٣ مليارا و٢٣٢ مليون جنيه وقال ، ان خطة العام القادم تتضمن أعتماد ٦٩ مليون جنيه لاستثمارات المدن الجديدة ١٠ رمضان والعبور ومدينة السادات بالاضافة الى استثمارات قطاع الاسكان والتشييد التي ارتفعت الى ٢٦٤ مليون جنيه مقابل ٢٠٣ ملايين فى العام الحالى

للاسراع فى الانتهاء من المساكن الجارى انشاؤها وانشاء وحدات جديدة .

وقال الوزير انه تم تخصيص ١٨٧ مليون جنيه لمشروعات كهربة الريف و ١٩٠ مليونا لمشروعات الزراعة والرى وجزء من استثماراتها يوجه للبدء من استصلاح اراضى جديدة بعد توقف دام مدة سنوات .

كما تم تخصيص ٢١٢ مليونا لقطاع النقل بالاضافة الى ٨٦ مليونا للمواصلات السلكية واللاسلكية و ٣٦ مليونا للتموين و ٣٣٠ مليونا لقطاع الصناعة و ١٩٦ مليونا لمشروعات هيئة قناة السويس و ١٤٣ مليونا للبترول ، و٣٢ مليونا للصحة و ٧٢ مليونا للتعليم

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٤ / ١١ / ١٩٧٧

الرئيس يتابع مشروعات الخطة الخمسية في اجتماع مطول مع رئيس الوزراء

تمليك مليون فدان جديد خلال ٣ سنوات

التركيز على تنمية الريف للحد من الهجرة للمدن والقاهرة
حماية المساحة الزراعية من التجريف وامتدادات العمران

فى اجتماع مطول عقده الرئيس انور السادات مع السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء امس طلب الرئيس : ان تركز خطة التنمية الخمسية على تحقيق العدل الاجتماعى ، وتعميق الخط الاشتراكى الديمقراطى ، وارساء الاساس « لمجتمع كل المنتجين » .

كما اكد الرئيس على ضرورة « ان يحقق قانون الضرائب توزيعا عادلا فى الاعباء الضريبية على القادرين ، وتخفيفا عن الفئات محدودة الدخل وتشجيعا لمبادرات المستثمرين » .

كما طلب الرئيس ادراج عدة مشروعات واهداف جديدة فى الخطة فى مقدمتها :

(١) استصلاح مليون فدان خلال السنوات الثلاث القادمة سيتم توزيعها تدريجيا على الخريجين .

(٢) مشروع قومى ضخم لتشجير الغابات والحدائق والبساتين يستهدف انتاج الاخشاب وزراعة مساحات كبيرة من بساتين الفاكهة وعلى وجه الخصوص الزيتون والنخيل . وسوف يبدأ تنفيذ المشروع القومى المصرى للتشجير على مستوى الجمهورية ابتداء من الربيع القادم فى اطار برنامج الامن الغذائى .

(٣) حماية المساحة الزراعية المصرية أراضى الدرجة الاولى عالية الخصوبة) من التجريف والامتدادات العمرانية على أن يتجه المخططون بالعمران تجاه الصحراء ويتولى قطاعا البحث العلمى والاسكان البحث عن بدائل جديدة لخامات البناء وفى مقدمتها الطوب .

(٤) حد الهجرة من الريف الى المدن ومن الاقاليم الى القاهرة عن طريق التركيز على تنمية الريف والاقاليم الجديدة بما يمنع استقطاب السكان الى المدن ومراكز الثقل السكانى .

(٥) تنشيط حركة الترجمة والتاليف والتركيز على ترجمة المراجع والمؤلفات الى اللغة العربية وترجمة التراث العربى والاسلامى والانتاج الادبى والفنى المعاصر الى اللغات الاجنبية بما يثرى حركة الانفتاح العلمى والثقافى .

وفى ذات الاجتماع عرض السيد ممدوح سالم على الرئيس أهداف خطة الحكومة لعام ١٩٧٨ وفى مقدمتها : أصلاح الهيكل الاقتصادى عن طريق زيادة الاستثمارات واعتمادات المرافق والخدمات ورفع المعاناة عن الجماهير ، وزيادة معدل الانتاج بالنسبة لمعدل الاستهلاك واستمرار زيادة الصادرات لتحسين ميزان المدفوعات

واستعرض رئيس الوزاره اهداف خطة التنمية التى تركز على تدعيم كل من القطاعين العام والخاص ، وتوفير المناخ الاقتصادى للمشاركة العربية والاجنبية وتوفير المجال لدخول أموال المصريين من الخارج ، والعمل على توفير

الامن الغذائى وتوفير ٢٧١ الف فرصة عمل خلال عام ١٩٧٨ بزيادة ٧ر٣٪ عنها فى العام الحالى .

كما تستهدف الخطة زيادة جديدة فى مجموعة الاجور تبلغ ٤ر٢١٢ مليون جنيه بزيادة ٤ر٨٪ عنها فى العام الحالى .

كما طرح رئيس الوزراء أن الهدف العام للتنمية يتمثل فى زيادة تدريجية فى معدل نمو الناتج القومى من حوالى ٤ر٨٪ فى العام الحالى الى حوالى ٩ر٩٪ فى العام القادم .

وعرض رئيس الوزراء على الرئيس ما يستهدفه تحقيق التوازن الاجمالى للخطة من تركيز على تنفيذ الحجم المقترح للاستثمارات الاجمالية الكلية ، خلال سنوات الخطة الخمسية بمعدل سنوى يمثل ضعف معدل الاستثمار خلال العام الحالى (١٩٧٧)

كما دبرت الخطة الاستثمارات اللازمة للمرافق والتركيز على احتياجات المواطنين من الاسكان والغذاء وتحسين المرافق والخدمات وعالجت الخطة فى نفس الوقت الضغوط التضخمية وترشيد الانفاق الاستهلاكى وترشيد قوانين الاستثمار وتحرير الجهاز المصرفى وانشاء سوق مالية للاقتصاد والنقد فى مصر عن طريق تدعيم أجهزة البورصات ، وتنشيط انشاء الشركات المساهمة التى تتداول أوراقها فى السوق المالية وخلق الحوافز اللازمة لتنشيط الاستثمارات الخاصة والاجنبية والمحلية ومضاعفة الاستثمارات القومية من متوسط يتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ مليون جنيه فى المدة بين عامى ٦٧ و ١٩٧٣ ، الى مايزيد على الف مليون جنيه خلال الفترة بين عامى ٧٤ و ١٩٧٧ .

كما استهدفت الموازنة العامة للدولة تخفيض نفقات الحكومة المركزية .

وفى ختام اجتماع الرئيس السادات مع رئيس الوزراء تقرر عقد لقاءات مماثلة لمتابعة انجازات الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهــــرام
التاريخ: ٨ / ١٢ / ١٩٧٧

١١ مليــار جنيــه موازنــة العـام القــادم

اســتمرار دعم السلع وفروق الأســعار بمبلغ ٦٣٣ مليون جنيه

٢٦٤ مليــونا للمعاشــات و ٦٤ مليــونا لتنفيــذ قانون العــاملين

بلغ اجمالي حجم استخدامات الموازنة العامة للدولة للعـام القـادم ١٠٩٦٥٫٤ مليـون جنيــه ، بعد اسـتبعاد الفوائض والمجوزات ، مقابل موارد قـدرها ١٠٦٣٣٫٤ مليون جنيه ، وبذلك يبلغ العجز ٣٣٢ مليون جنيه .

وقد قدرت كل من الاستخدامات والموارد الاجمالية للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة في السنة المالية ١٩٧٨ ، بمبلغ ٨٨٨٢ مليون جنيه ، وخصص مبلغ ٦٣٣ مليون جنيه اعانات لدعم السلع وفروق الاسعار ، مقابل ٣٨٠ مليونا في العام الحالي ، بزيادة ٢٥٣ مليونا . ويشمل الدعم : السلع التموينية ، ومواد البناء ، والنقل العام بالقاهرة والاسكندرية ، ومستلزمات الانتاج الزراعي ، والبوتاجاز ، والاقمشة الشعبية وورق الكراريس ، والصحف .

وقدرت المعاشات التي ستتحملها الدولة في العام القادم بمبلغ ٢٦٤ مليون جنيه ، بزيادة ٤٨ مليونا عما صرف في عام ١٩٧٧ ، وهذه الزيادة نتيجة مبـاشرة للمزايا التي اسـتحدثتها قوانين التامينات .

وأدرج في الموازنة مبلغ ٣٧٫٦ مليون جنيه للعلاوات الدورية المستحقة في أول يناير القـادم ، و ٣٢٫٩ مليون جنيه تكاليف الخريجين والمسرحين ، و ١١٫٤ مليون جنيه لتنفيذ قواعد الرسوب التي تأخرت الجهات في تنفيذها وأنجزت خلال عام ١٩٧٧ .

وتحددت قواعد الموازنة على أساس الوفاء بمتطلبات الدفاع ، والوفاء بالتزامات الدين العام ، وتوفير الامن الغذائي ، والبدء في انشاء المدن الجديدة وتخفيف أزمة الاسكان ، وتدعيم البنية الاساسية ، والوفاء بمتطلبات التنمية

وقد راعى مشروع الموازنــة ادراج كافة الالتزامات المستحقة من أقســاط وفوائد محلية وخارجية بلغت قيمتهـا ٣٨٤٫٢ مليون جنيه ، فضلا من ١٧٤٫٧ مليون جنيه قيمة الفوائد المستحقة على ما اقترضته الحكومة من أموال التأمين والمعاشات وغيرها من الاوعية الادخارية

القيسونى يعلن بداية تنفيذ الخطة الخمسية الجديدة للتنمية

٢٤٢٦ مليون جنيه استثمارات عام ٧٨ بزيادة ٨٨٣ مليونا

الانتاج المحلى ١٣ بليون جنيه بزيادة بليونين على الانتاج المقدر فى خطة ١٩٧٧
زيادة الناتج بنسبة ١٧٪ والمدخرات ١٩٪ والأجور والمرتبات ٤ر٢٠٣ مليون جنيه

أعلن الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ووزير التخطيط امام مجلس الشعب أمس بداية تنفيذ الخطة الخمسية الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . القى نائب رئيس الوزراء بيانا عن مشروع خطة التنمية لعام ١٩٧٨ التى تعتبر أولى سنوات الخطة الخمسية ، ان اجمالى استثمارات العام القادم تبلغ ٦ر٢٤٢٥ مليون جنيه ، مقابل ٥ر١٥٤٣ مليون لعام ١٩٧٧ وان خطة ١٩٧٨ تستهدف زيادة الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ١٧٪ ، وزيادة المدخرات القومية بنسبة ١٩٪ ، وزيادة الاجور والمرتبات ٤ر٢٠٣ مليون جنيه .

وقال الدكتور عبد المنعم القيسونى ان الخطة الخمسية الجديدة هى أولى حلقات التخطيط طويل الاجل لاعادة بناء الاقتصاد المصرى ، بصورة شاملة حتى سنة ٢٠٠٠ .

وانه استجابة لتوجيهات قائد المسيرة .. قام التخطيط باعداد تصور عام للتنمية حتى نهاية هذا القرن يستهدف الخروج بالانسان المصرى من الحيز الضيق المحاذى لضفتى النيل الى آفق الصحراء الرحبة لاستغلال ما تحويه من مصادر خير وفيرة ، والارتفاع بالمعدات الانتاجية كهدف يواكبه تدعيم الاقتصاد بمحصلة الخبرة المدربة والادارة السليمة والتكنولوجية المناسبة ، والارتفاع بالقدرة الاستثمارية والتنظيمية والتكنولوجية الى مستوى استيعاب كل القوى العاملة مع التوسع العمرانى خارج الرقعة المعمورة بما يسمح بتوطين مليون شخص سنويا فى جنوب مصر والوادى الجديد وفى القنال وسيناء والبحر الاحمر وفى الشاطىء الشمالى الغربى والصحراء الغربية .

فرص عمل جديدة لـ ٣٥٠ ألف مواطن سنويا

كما جاءت فى بيانه ان خطة السنوات القادمة تهدف الى :

● ■ زيادة القدرة على الانتاج بأنسب التكاليف .

●● زيادة قدرة الاقتصاد المصرى على الاستثمار واستيعاب المزيد من رأس المال العربى والاجنبى مع تزايد نسبة المشاركة وتناقص نسبة القروض .

●● توفير فرص العمل للاعداد البشرية المضافة الى قوة العمل ، والتى

تقدر حاليا بحوالى ٢٥٠ الف عامل سنويا .

●● زيادة القدرة على تصدير السلع والخدمات وعلى مواجهة المنافسة المتزايدة في الاسواق الخارجية .

●● اعادة تنظيم الانتاج الزراعى والحد من تناقص المساحة المنزرعة وتطبيق الزراعة الكثيفة .

اصلاح المرافق وتدعيم الانتاج أهم ملامح الخطة الخمسية الجديدة

وقال نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ان خطة ١٩٧٨ تهدف الى :

●● الاستجابة الى كافة احتياجات **القطاع العام لوجوب تدعيمه ورفع قدراته الانتاجية باعتباره القادر على أن يقود التقدم في مسارات التنمية بتمكينه من مستلزمات الاحلال والتجديد واستكمال مشروعاته التي أوشكت على الانتهاء وبتحديث معداته والنهوض بمستواه التكنولوجى**

● **افساح المجال أمام القطاع الخاص الداخلى والخارجى فى شتى المجالات والانشطة وتحقيق كل عوامل الاطمئنان والاستقرار لخلق المناخ الاقتصادى المناسب**

●● **تدعيم قطاع التشييد ومواد البناء.**

●● **علاج القصور الذى أصاب المرافق العامة الاساسية التى تمس مصالح الجماهير . والتى انحدرت كفاءتها تحت وطأة الضغوط عليها دون تجديد أو احلال عبر سنين طويلة مضت، كالنقل والمواصلات والكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحى .**

أما بالنسبة للريف ، **فقد اختصته الخطة بنحو ٣٤٥٫٢ مليون جنيه [تمثل ١٧٫٣٪ من اجمالى استثمارات الخطة] تلبية لكافة احتياجاته من استكمال كهربة الريف وتوصيل المياه النقية الى جميع المحرومين منها فى نحو ٢٠٠ قرية وبعض العزب والنجوع . وتوسيع لشبكة المواصلات بين قراه .**

مؤشرات هامة للاصلاح الاقتصادى

وعن تقويم المسار الاقتصادى قال الدكتور عبد المنعم القيسونى انه بالرغم من استمرار ظاهرة العجز فى ميزان المدفوعات لزيادة حاجتنا الى النقد الاجنبى لمواجهة المتطلبات المتزايدة من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية لقد أعطت خطة ١٩٧٨ مؤشرات مختلفة لتأكيد النهوض السليم وتصويب المسار الاقتصادى على النحو التالى :

أولا : ان الانتاج القومى قادر على ان ينمو بمعدلات متزايدة

ثانيا : تصاعد النمو فى قطاع الصناعة والتعدين ، خاصة مع نجاح هذا القطاع فى اجتذاب المزيد من مشاركة رأس المال العربى والاجنبى

ثالثا : تستهدف الخطة عام ١٩٧٨ زيادة معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بنحو ١٧٪ عن ١٩٧٧

نقترض ونحن مطمئنون الى سلامة اقتصادنا

رابعا : من المتوقع ــ رغم تزايد المدخرات المحلية ــ ان تستمر مصر فى الاقتراض ليس فقط فى عام ١٩٧٨ ، بل طوال الخطة الخمسية ١٩٧٨ ــ ١٩٨٢ ، **وذلك لمواجهة الثغرة بين الصادرات والواردات ، ولن يكون هذا مثارا لقلق طالما اننا نقترض من أجل استثمار يزيد من قدرتنا على الانتاج وعلى التصدير**

وقال نائب رئيس الوزراء ان خطة ٧٨ حددت توزيع الاستثمارات بالنسبة لكل قطاع طبقا للاولويات الاتية :

● مشروعات الاحلال والتجديد للمحافظة على الاصول الانتاجية .

● مشروعات الاستكمال — وتشمل المشروعات الجاري العمل بها وقطعت شوطا كبيرا في التنفيذ

● المشروعات اللازمة والتي يتاح لها التمويل المناسب من الخارج .

وتحدث الدكتور عبد المنعم القيسوني في بيان الخطة عن التغييرات الاقتصادية الاساسية لخطة عام ١٩٧٨ فقال انها تتضح من المؤشرات التالية :

الاستثمار : وبلغت قيمة اجمالي استثمارات الخطة [القطاعان العام والخاص] نحو ٢٤٢٥٫٦ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ، مقابل نحو ١٥٤٣٫٥ مليون جنيه استهداف عام ١٩٧٧ بزيادة قدرها نحو ٨٨٢٫١ مليون جنيه وقد استحوزت القطاعات السلعية على نحو ١١٩٩٫٣ مليون جنيه بنسبة نحو ٤٩٫٩٪ من اجمالي الاستثمارات يليها قطاعات التوزيع التي بلغت استثماراتها نحو ٧٢٩٫٩ مليون جنيه بنسبة نحو ٣٠٫٤٪ من اجمالي الاستثمارات ثم القطاعات الخدمية التي خصها نحو ٤٧١٫٤ مليون جنيه بنسبة تبلغ نحو ١٩٫٧٪ من اجمالي استثمارات الخطة هذا فضلا عن استثمارات غير موزعة تبلغ قيمتها نحو ٢٥ مليون جنيه وانفاق استثماري يبلغ نحو ٣٠٫٤ مليون جنيه .

الانتاج والناتج المحلي :

تستهدف خطة ١٩٧٨ تحقيق انتاج محلي اجمالي قيمته نحو ١٣٢٦٦ مليون جنيه بزيادة قدرها نحو ٢٠٧٠ مليون جنيه عن الانتاج المقدر في خطة عام ١٩٧٧ بمعدل نمو نحو ١٨٫٥٪ . وتسهم القطاعات السلعية بالنصيب الاكبر من الانتاج المحلي المستهدف في خطة ١٩٧٨ حيث تقدر الاهمية النسبية لمساهمتها بنحو ٦٧٫٤٪ . كما تهدف خطة ١٩٧٨ الى الوصول بالناتج المحلي الاجمالي الى نحو ٧٠٣٧ مليون جنيه ، بزيادة قدرها نحو ١٠١٥ مليون جنيه بمعدل زيادة نحو ١٧٫٠٪ .

وتضمنت المؤشرات الاقتصادية للخطة التقديرات التالية : يقدر أن يصل مجموع الموارد المحلية ممثلة في الناتج المحلي الاجمالي مقوما بأسعار السوق الجارية الى ٨٤٠١ مليون جنيه في خطة عام ١٩٧٨ مقابل ٦٩٩٦ مليون جنيه كانت مستهدفة في عام ١٩٧٧ بزيادة تدرها ١٤٠٥ مليون جنيه أي بمعدل نمو نحو ٢٠٪ ويرجع جانب من هذه الزيادة الى زيادة الناتج الحقيقي زيادة ملحوظة في قطاعات الصناعة والبترول وقناة السويس وخدمات التنمية الاجتماعية ، والجانب الاخر الى بعض الزيادات السعرية .

وقال انه تقدر نسبة الادخار القومي بحوالي ١٩ ٪ من الناتج المحلي وعلى نسبة نرجو أن ترتفع خلال الخطة الخمسية « من طريق زيادة الانتاج وتوافر السلع » ، حتى يمكن التخفيف من عبء الاقتراض من الخارج لتمويل مشروعات التنمية القومية .

يقدر ان تبلغ مجموع الواردات السلعية والخدمية في خطة عام ١٩٧٨ ما قيمته ٢٤٧٠ مليون جنيه بينما تقدر مجموع الصادرات منها نحو ١٥٤٤ مليون جنيه مما يجعل العجز العيني مع العالم الخارجي نحو ٩٢٦ مليون جنيه مقابل عجز عيني مقدر لعام ١٩٧٧ مقداره ٨٨٩ مليون جنيه .

العمالة والاجور :

تهدف خطة ١٩٧٨ الى تحقيق عمالة تبلغ ١٠٢٥٨٫٦ الف مشتغل بزيادة نحو ٣٧١ الف مشتغل عن حجم العمالة في عام ١٩٧٧ .

كما تقدر الزيادة في الاجور عام ١٩٧٨ بنحو ٢٠٣٫٤ مليون جنيه ، منها نحو

٨ر٨٨ مليون جنيه للقطاعات السلعية ، ونحو ٨ر٣٠ مليون جنيه لقطاعات التوزيع ونحو ٨ر٨٣ مليون جنيه لقطاعات الخدمات .

وكما خصص لمشروعات شركات ضرب الارز : ٦ر١ مليون جنيه لاجراء عمليات الاحلال والتجديد والتطوير لمضارب الأرز للمحافظة على الطاقات الحالية حيث انها تغطى احتياجات الاستهلاك المحلى والتصدير .

وخصص **لمشروعات شركات الطحن والخبز والتخزين :** استثمارات تدرها ١٤ مليون لانشاء مخابز آلية لميكنة عمليات الخبز وانشاء مصانع للمكرونة وكذا انشاء مطاحن سلندرات وتطويرها ، بالاضافة الى احلال وتجديد الصوامع القائمة .

قــرار من الرئيس

بقانون خطة التنمية لعـــام ٧٨

وقع الرئيس انور السادات القانون الذى اقره مجلس الشعب بشأن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام١٩٧٨ للبدء فى تنفيذه وتبلغ جملة الاستخدامات الاستثمارية فى الخطة ٢٤٩٨٫٥ مليون جنيه . كما تتضمن هذه الخطة زيادة اجمالى قيمة الانتاج بنسبة ١٨٫٥ فى المائة ، والناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوائد عوامل الانتاج ١٦٫٩ فى المائة، والعمالة ٣٫٧ فى المائة ، والاجور ٨٫١ فى المائة ، والاستهلاك العائلى بالاسعار الخارجية ٩٫٥ فى المائة .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهــــرام
التاريخ: ١٧ / ١٠ / ١٩٧٨

خطة جديدة للتنمية تركز على توفير الغذاء وتعمير سيناء

مصطفى خليل يحدد مهام الوزارة الجديدة:

الاولوية للتصنيع الزراعى والاسكان زيادة ١٥ جنيها فى توريد طن الارز

حدد الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء الخطوط العريضة لمهام الوزارة الجديدة فى ضرورة التفاعل الكامل مع الرأى العام الذى تعبر عنه الصحافة ، وطالب الوزراء بمتابعة كل ماينشر من آراء ومقترحات وتجميعها ودراستها ووضع الحلول العاجلة للمشكلات فى ضوئها .

وأعلن رئيس الوزراء فى أول اجتماع للجنة الخطة والانتاج والشئون الاقتصادية أمس ، انه سيتم وضع خطة التنمية فى ضوء المتغيرات الجديدة ، وانه سيراعى فيها التخطيط الاقليمى وتخطيط القوى العاملة لتوفير متطلبات الخطة واولويات تنفيذ المشروعات الواردة بها من خلال برنامج زمنى محدد .

وقال انه لابد من اعطاء الاولوية فى هذه الخطة للمشروعات التصنيع الزراعي والآلات الزراعية وتوفير مواد البناء .. وأكد على ضرورة الاسراع باعداد الدراسات الخاصة بالامن الغذائى والامن الكسائى ، وأشار الى أهمية دراسة تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات للكشف عن أوجه القصور أو النقص فى الاجهزة المختلفة .

وفى اللجنة الوزارية للخدمات التى راس الدكتور مصطفى خليل جانبا من أول اجتماع لها ،قال رئيس الوزراء: ان وضع خطة لتعمير سيناء يعتبر من المهام الرئيسية للحكومة .

وكان أول قرار للجنة الخطة والانتاج برفع سعر توريد طن الارز الشعير الى ٦٥ جنيها ، بزيادة ١٥ جنيها عن السعر الحالى .

وكانت فى مقدمة الموضوعات التى ناقشتها اللجنة الوزارية للخدمات فى اجتماعها الاول برئاسة السيد نبوى اسماعيل وزير الداخلية ، مشكلة الاسكان الجامعي والاسكان الطلابى ومواسير مياه الشرب الرئيسية فى المدن والمنازل الآيلة للسقوط ، واتخاذ الاجراءات السريعة لترميمها ، وتوفير اماكن كافية للايواء ، واعادة الحياة الطبيعية الى سيناء فى ضوء ما يتم فى مفاوضات السلام ، وتذليل الصعوبات التى تواجه الحجاج .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٨/١٠/٢٣



الرئيس السادات خلال لقائه امس باللواء احمد بدوى رئيس أركان القوات المسلحة ..

الرئيس يطلب من القوات المسلحة

تجنيد امكانياتها لحل مشاكل الخدمات والتنمية

استقبل الرئيس انور السادات أمس اللواء احمد بدوى رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة ، واللواء حسن ابو سعدة رئيس هيئة العمليات .

وأصدر الرئيس السادات توجيهاته الى اللواء احمد بدوى بأن تضع القوات المسلحة نفسها تحت تصرف الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء ، فيما يتصل باسهام القوات المسلحة بكل امكانياتها الفنية الحديثة والمتطورة وادائها المتميز فى حل مشاكل الخدمات والمرافق على مستوى الجمهورية .

وعلم مندوب « الاهرام » ان الدكتور مصطفى خليل سوف يجتمع خلال الايام القليلة القادمة مع اللواء بدوى لبحث امكانيات القوات المسلحة التى يمكن الاستفادة بها خلال الفترة الباقية من هذا العام ، وكذلك العام القادم فى تنفيذ مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

السادات يبحث مع رئيس الوزراء اليوم خطة التنمية وموازنة عام ٧٩

٢٥٦٠ مليون جنيه استثمارات الخطة لمشروعات الانتاج وتطوير المرافق والخدمات

مصطفى خليل استكمل مناقشة الخطة التركيز على الانتاج ورفع معاناة الجماهير

يستعرض الرئيس انور السادات ـ فى اجتماعه اليوم مع الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء ـ الخطوط الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة للعام الجديد ـ ١٩٧٩ ـ والتى تركز على زيادة الانتاج ورفع المعاناة عن الجماهير وتطوير المرافق العامة والخدمات الاجتماعية .

وعلم المحرر الاقتصادى « للاهرام » أنه قد استقر الرأى على ان يكون حجم الاستثمارات فى الخطة الجديدة حوالى ٢٥٦٠ مليون جنيه تكون قابلة للزيادة خلال العام اذا ماأمكن تدبير مواردوقنوات تمويل جديدة للدولة وتحقيقا لذلك فقد اتسمت الخطة بالواقعية والمرونة والوضوح حتى يمكن تنفيذ برامج التنمية وتطوير المرافق والخدمات بكل دقة وحسم وفقا للاهداف المقرر تحقيقها على مدى العام القادم .

وسوف يضع الدكتور مصطفى خليل امام الرئيس فى الاجتماع الذى يحضره وزراء الاقتصاد والتجارة والتخطيط والمالية والدولة للتعاون الاقتصادى — الاولويات التى تم تحديدها فى

مشروعات خطة التنمية وفقا للاسس التالية :

(١) الاسكان وقد تم الاتفاق — لاول مرة — على الارتباط بتسليم ٧٥ الف وحدة سكنية اقتصادية جاهزة للمواطنين فى نهاية العام بأسعار مناسبة على أساس ان سياسة الدولة بالنسبة للاسكان تستهدف تمليك الوحدات السكنية الجديدة للمواطنين .

(٢) انجاز المشروعات العمرانية اللازمة لبناء الاقتصاد القومى ، وتطوير مرافق المياه والكهرباء والمواصلات والتليفونات وشبكات الطرق .

(٣) التركيز على استصلاح الاراضى الجديدة وتنفيذ مشروعات الامن الغذائى والتوسع فى المشروعات المشتركة للانتاج الزراعى والغذائى .

(٤) ضرورة استكمال المشروعات فى جميع القطاعات لتدخل مرحلة التشغيل لتعطى عائدا سريعا للاقتصاد القومى يمكن استخدامه فى المشروعات الجديدة

وسيعرض الدكتور مصطفى خليل مشروع الموازنة وخطة التنمية على مجلس الوزراء فى اجتماعه بعد غد — الخميس — بعد مناقشة التطورات السياسية الخاصة بقضية الوصول الى حل سلمى شامل لقضية الشرق الاوسط

وكان الدكتور مصطفى خليل قد استأنف اجتماعاته أمس بوزراء الاقتصاد والتخطيط والمالية والزراعة والرى واستصلاح الاراضى والدولة للتعاون الاقتصادى لتوزيع استثمارات الخطة على مختلف القطاعات .

وصرح الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد بأن الاجتماع قد ركز على تنفيذ برامج الامن الغذائى وبحث حجم الاستثمارات المخصصة للرى ومشروعات الصرف المغطى والصرف العام وتطهير المصارف والقنوات وقد أوضح وزير الرى انه من المقرر تعميم الصرف المغطى فى مساحة ٢٥٠ ألف فدان بعد أن تم تنفيذه فى مساحة مليون و٦٠٠ ألف فدان خلال السنوات الخمس الماضية .

كما تم اعتماد المبالغ اللازمة لتنفيذ « مضيق توشكى » جنوبى السد العالى كما ناقش رئيس الوزراء استثمارات استصلاح الاراضى الجديدة والاراضى التى تحتاج الى اعادة استصلاح وانشاء شبكات الرى والصرف اللازمة فى مساحة ١٤٠ الف فدان خلال العام القادم وسيتم تمليك هذه الاراضى للفلاحين .

وعرض وزير الزراعة فى الاجتماع تطوير انتاج المحاصيل فى الموسم الحالى وخطة الوزارة خلال العام القادم لتحقيق الامن الغذائى وبرامج التوسع الزراعى وتنمية الثروة الحيوانية والسمكية ومشروعات الميكنة الزراعية.
وقد تم اعتماد المبالغ اللازمة لدعم بنك الائتمان الزراعى للتوسع فى تسليف الزراع .

وفي المساء استأنف الدكتور مصطفى خليل اجتماعاته بوزراء الاقتصاد والتخطيط والمالية والدولة للتعاون الاقتصادي ، وحضر الاجتماع وزراء النقل والمواصلات والسياحة والطيران المدني والكهرباء . وتم خلال الاجتماع الموافقة على الاستثمارات اللازمة لزيادة الطاقة الفندقية ورفع كفاءة الخدمات السياحية ، كما تمت مناقشة الاستثمارات اللازمة لتقوية محطات وشبكات الكهرباء بصفة عامة وادخال الكهرباء الى ٥٠٠ قرية خلال عام ١٩٧٩ ، بالاضافة الى مشروع كهربة وسائل الري ، وفي مجال النقل والمواصلات ، كما تمت مناقشة الاستثمارات اللازمة لمشروعات اصلاح شبكة التليفونات ، وانشاء خطوط تليفونية جديدة ، وكذلك الاعتمادات اللازمة لصيانة الطرق القائمة وانشاء طرق جديدة ، والمبالغ اللازمة بالعملات المحلية والاجنبية لرفع كفاءة تشغيل السكك الحديدية وتطوير ميناء الاسكندرية .

السادات يرأس اجتماعا خاصا للحزب الوطنى لمناقشة الخطة والموازنة

حلول جذرية لتصحيح المسار الاقتصادى ووصول الدعم الى مستحقيه

توفير السلع التموينية ومواد البناء ومنع التهرب الضريبى وتشجيع المدخرات

مد العمل بالميزانية الحالية لمدة شهر

تقرر طرح خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشروع موازنة العام القادم على الهيئة البرلمانية للحزب الوطني في اجتماع يرأسه الرئيس أنور السادات وذلك لمناقشة المشاكل الاساسية التي تواجه مصر والتى تراكمت منذ حرب ١٩٦٧ ، ولوضع سياسة ثابتة لتصحيح المسار الاقتصادى لايجاد حلول جذرية لهذه المشاكل •

وقد تقرر تاجيل القاء بيانات وزيرى التخطيط والمالية أمام مجلس الشعب الى يوم ٨ يناير القادم، وكان مقررا لها جلسة يوم [السبت] القادم وذلك الى حين انتهاء اللجان الفنية للحزب من مناقشة السياسات الواردة فى الموازنة العامة للدولة والخاصة بتصحيح المسار الإقتصادى لعرض نتائج المناقشات على اجتماع الهيئة البرلمانية للحزب •• كما تقرر مد العمل بالميزانية الحالية لمدة شهر الى أن تتم مناقشة الميزانية الجديدة فى مجلس الشعب •

وقد اتخذت هذه القرارات فى اجتماع الرئيس أنور السادات أمس مع السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية والدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء والذى حضره وزراء الاقتصاد والتجارة والتخطيط والمالية والدولة للتعاون الاقتصادى .

وعلم المحرر الاقتصادى « للاهرام » أنه قد تم فى هذا الاجتماع بحث عدة موضوعات أساسية على جانب كبير من الاهمية ، ومن بينها :

(١) توفير السلع التموينية فى الاسواق واستيراد جميع الاحتياجات التى توازن بين الانتاج الداخلى واحتياجات الاستهلاك المحلى ، مع البدء فى اعادة النظر فى البطاقات التموينية الحالية ليصل الدعم الذى تتحمل الدولة أعباءه المالية الكبيرة الى من يستحقونه فعلا .

(٢) منع التهرب الضريبى حتى يتحمل القادرون اعباء التمويل المحلى اللازم لخطة التنمية والتقدم الاقتصادى والاجتماعى . وذلك بعد أن أصبح من الواضح أن هناك قروضا مقدمة الى مصر لايمكن استخدامها بسبب النقص أو العجز فى النقد المحلى .

(٣) دعم القطاع العام ووضع سياسة واضحة المعالم بشأن الشركات الخاسرة

(٤) بحث أعباء الديون التى تتحملها مصر وأقساطها التى تستنفد جزءا كبيرا من الاموال كان يمكن تخصيصه لمشروعات التنمية التى تساعد بالفعل على حل المشكلات القائمة ورفع مستوى معيشة الجماهير .

(٥) وسائل تشجيع المدخرات وزيادتها لاستخدامها بجدية فى أغراض التنمية بدلا من توجيهها للاستهلاك المتزايد .

وقد عرض الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء فى هذا الاجتماع الخطوط الاساسية لخطة التنمية والموازنة العامة للدولة للعام القادم والتى تتضمن لاول مرة برنامج كل وزارة على حدة ومواعيد زمنية محددة والاموال المخصصة للتنفيذ وتتلخص الاولويات الواردة فى الخطة التى تبلغ حجم استثماراتها ٢٥٦٠ مليون جنيه فيمايلى :

- التركيز على مشروعات البنية الاساسية اللازمة لانطلاقة الاقتصاد القومى من جهة ، والتى تزيل المشاكل والاختناقات التى تواجه الجماهير من جهة اخرى ، خاصة المواصلات والتليفونات والطرق .
- الالتزام بتنفيذ سياسة الاسكان الواردة فى الخطة مع توفير مواد البناء اللازمة لبناء المساكن التى تقوم بها الدولة والقطاع الخاص ، وكذلك للانشاءات الخاصة بالمرافق الجديدة .
- اصلاح الاراضى والتوسع الرأسى فى الزراعة تنفيذا لسياسة الامن الغذائى
- استكمال المشروعات فى جميع القطاعات الانتاجية والخدمية .

وقد تقرر ايضا تأجيل اجتماع مجلس الوزراء الذى كان مقررا عقده غدا لمناقشة الخطة ، وكذلك اجتماع رئيس الوزراء بالمحافظين والذى كان مقررا له يوم السبت القادم لمناقشة مسئولية المحافظين فى تنفيذ مشروعات التنمية فى الموازنة الجديدة وذلك الى حين الانتهاء من المناقشة التى ستتم فى لجان الحزب والهيئة البرلمانية .

وقد عقد الدكتور مصطفى خليل اجتماعا بمكتبه مساء أمس ، تم خلاله بحث جميع الموضوعات المتعلقة بالمسار الاقتصادى فى ضوء توجيهات الرئيس السادات ، وحضر الاجتماع الذى استمر ساعتين السادة وزراء الاقتصاد والتخطيط والمالية والدولة للتعاون الاقتصادى .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢١ / ٧ / ١٩٧٩

استراتيجية الســلام للتنمية تعرض على مجلس الشعب والشورى

٢٥ ٪ مـن الدخـل القـومى للتعـليم واسـتصلاح الاراضي والمـــدن والمـــرافق الجـديدة

اجراءات جديدة لاســتخدام قروض قيمتهـــا ٥ آلاف مليـــون دولار

اعادة النظر فى القروض غير القابلة للاستخدام وزيادة موارد الميزانية لتوفير النقد المحلى

تقرر أن يبــدأ تنفيـذ اســتراتيجية التنميــة الاقتصــادية والاجتماعية لعصر السلام مع بداية العـام القــادم بحيث يوجــه ٢٥ ٪ من الدخل القومى لمشروعات التقــدم فى كافــة المجــالات •

وعلم المحرر الاقتصادى « للاهــرام » أن الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء قد تلقى من الدكتور عبد الرزاق عبدالمجيدوزير التخطيط تقريرا حول الاستراتيجية الجديدة التى ســتطرح للمناقشــة على المستويين الرســمى والشــعبى خــلال الشهرين القادمين •

وسوف تقدم خطة التنميــة الجديدة الى كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى على هيئــة برنامج تنفيذى مفصــل تتم محاســبة المســئولين على أساسه •

وتضــمن التقرير الذى قــدمه وزير التخطيط تخصــيص ٥ ٪ من اســتثمارات الخطة للتعليم والبحث العلمى ، و ٨ الى ١٠ ٪ من استثمارات كل عام لتــامين مشروعات المســتقبل ، واهمها مشروعات غزو الصحراء ، واستصلاح الاراضى ، وانشاء المدن الجديدة المتكاملة اقتصاديا وصناعيا وزراعيا ، كما توجه نسـبة عالية أخرى لاعــادة تخطيط المرافق الاساسية تخطيطا كاملا •

١٩٤١٥

وسـوف تعكس الخطة الجديدة الدور الكبير الذى يمكن أن يقوم به القطاعان الخاص والمشترك فى المشروعات الانتاجية للسلع غير الاستراتيجية وبعض المجالات الاخرى التى ستحددها الخطة .

وعلم المحرر ان الاسـتراتيجية الجديدة للتنمية سوف يصحبها بالضرورة عدة تغييرات ، من أهمها :

(١) انهاء المشكلات التى تعترض سرعة استخدام القروض المتاحة من الدول والهيئات الدولية وصناديق التنمية العربية والتى يبلغ حجمها حوالى ٥ الاف مليون دولار ، كان قد تم بالفعل التعاقد على جزء كبير منها ، ومن بين المشاكل التى تواجه سرعة استخدام هذه القروض :

● أن المشروعات التى يتم التعاقد عليها من القروض تختلف عن المشروعات التى تدرجها القطاعات فى الخطة ، أى أن هنـاك مشروعات مدرجة بالخطة وليس لها تمويل أجنبى ، ومشروعات أخرى لديها تمويل أجنبى وليست مدرجة بالخطة .. وذلك ضمن محاولة القطاعات للحصول على استثمارات كبيرة .

● عدم دراية الاجهزة المختلفة والمحافظات بنوعية القروض المتاحة لاستخدامها فى المشروعات التى يدرجونها بالخطة ، وضرورة خلق اتصال مستمر بين المسئولين عن التمويل والقروض وبين الاجهزة والمحافظات .

● اعادة النظر فى القروض غير القابلة للاستخدام أو التى لم توافق القطاعات على استخدامها ، لارتباطها باستخدام آلات غير متقدمة تكنولوجيا ، وذلك لانهاء ما يقال عن أن الاقتصاد المصرى لا يستوعب القروض المتاحة .

(٢) بحث الوسائل الكفيلة بزيادة الموارد لتوفير النقد المحلى اللازم للمشروعات لسرعة استيعاب القروض وبالتالى سرعة تنفيذ مشروعات التشييد والانشاء باقصى طاقة ممكنة .

(٣) اعادة النظر فى الاجهزة التى تعد المشروعات والتى تتفاوض بشأنها مع الدول مانحة القروض ، بحيث يضم جهاز اعداد المشروعات الجديدة أكبر الكفاءات العلمية المصرية لانهاء مشكلة تعدد اجهزة التخطيط . □

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ : ١٩٧٩/١١/٢٢

■ الرئيس يطلب في الموازنة الجديدة :

توفير الغــذاء وزيادة الانتاج

مجلس الوزراء يبحث اعتمــادات الموازنة

ركز الرئيس انور الســادات في الاجتماع الذى عقده امس بالاسماعيلية لبحث مشروع الموازنة العامة للدولة ، على الخطط العاجلة لتنفيذ مشروعات توفير الغذاء وزيادة الانتاج الزراعى والصناعى .

وقد حضر اجتمـــاع الرئيس الذى استمر نحو ثلاث ساعات السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية والدكتور مصطفى خليـــل رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، والدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصـادى والدكتور عبـد الرزاق عبد المجيد وزير التخطيط والدكتور على لطفى وزير المالية والسيد جمال الناظر وزير الـدولة للتعاون الاقتصـــادى والمهندس سليمان متولى وزير الـدولة لشئون مجلس الوزراء . والسيد ناصف طاحون وزير التموين .

وعلم مندوب الاهـــرام أن رئيس الوزراء قد عرض على الرئيس خطط الدولة في قطاعات الانتاج المختلفـــة ومشروعات توفير الغـــذاء والاحتياجات الاســاسية للشعب وكذلك عرض الدكتور مصطفى خليل تقريرا عن الزيادات التى تحققت خلال هذا العام في ايرادات الدولة من الجمارك والبترول وقنــاة الســويس .

ومن المقرر أن يتم عــرض مشروع الموازنة على مجلس الوزراء في اجتماع يعقده قبل ظهر اليــــوم ، ثم يعرض المشروع بعد ذلك على الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الديمقراطى ، تمهيــدا لعرضها في الاسبوع المقبـــل على مجلس الشعب .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٣ / ١٢ / ١٩٧٩

الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى تناقش اليوم برنامج الحكومة والموازنة

□□ مؤشرات هامــة فى التقــرير الذى تبحثــه الهيئــة :

الأولوية للاستثمارات فى مشروعات الانتاج مع العمــل على تخفيض العجز فى الموازنة

□□ مجموعة اجراءات متكاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية:

● ابقاء نظام البطاقات باستثناء بعض الفئات
● اعانات للعاملين بالحكومة والقطاع العام
● عدم المساس بأسعار السلع الأســاسية

تنــاقش الهيئــة البرلمــانية للحزب الوطنى الديمقراطى فى اجتماعها صباح اليوم الاطــار العــام لبرنامج الحكومة والخطة والموازنة لعام ١٩٨٠ وذلك قبل أن تعــرض على مجلس الشـــعب فى اجتمــاعه صــباح يوم الســبت •

وسيحضر السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الحزب والدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء اجتماع الهيئة البرلمانية الذى يرأسه الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب . كما سيحضر الاجتماع السيد فكرى مكرم عبيد نائب رئيس الوزراء والامين العام للحزب والسادة الوزراء .

وكانت لجان الحزب الوطنى واعضاء الحزب فى لجان مجلس الشعب قد ناقشوا فى اجتماعات مكثفة طوال الاسبوع الماضى كل تفاصيل الخطة والموازنة والاقتراحات وبدائلها ، وعلى ضوء ما توصلت اليه هذه اللجان مع الحكومة سيتم طرح الامر على الهيئة البرلمانية للحزب بكامل تشكيلها لاقرار ما تراه قبل أن تتولى الحكومة عرضه على المجلس .

وقدتضمن التقرير ـ الذى اعده الدكتور صوفى أبو طالب وسيعرض على اعضاء الهيئة البرلمانية والذى تم وضعه فى اطار المناقشات التى دارت فى الحزب عن السياسة الاقتصادية والمالية التى تستند اليها الموازنة العامة وخطة الحكومة عام ١٩٨٠ ـ أسسا محددة أهمها :

١ ـ أن تكون الموازنة العامة والخطة السنوية متفقتين مع أهداف التنمية فى الزمن الطويل ، وهذا يتطلب اعطاء الانفاق على الاستثمارات أولوية واضحة حتى يمكن اقامة البنية الاساسية للاقتصاد وحتى يمكن استكمال واقامة مختلف المشروعات الانتاجية التى تتيح مزيدا من فرص العمل للاعداد المتزايدة من السكان والتى توفر فائضا من المنتجات التى تساهم فى سداد أعباء القروض الخارجية .

٢ ـ ضرورة الحيلولة دون تزايد عجز الموازنة العامة ٪ والعمل المستمر على تقليل حجمه سواء من الناحية المطلقة أو النسبية ٪ وذلك حتى يمكن تخفيف معدلات التضخم فى الاقتصاد المصرى وما يترتب عليها من صعوبة فى التنمية وفى رفع الاسعار ٪ وتأثيرها على الدخول .

٣ ـ العمل على تقليل عجز ميزان العمليات الخارجية الجارية وما يؤدى اليه ذلك من تقليل اعتماد الاقتصاد المصرى ٪ وبصفة خاصة فيما يتعلق بمواجهة تزايد الطلب الاستهلاكى على القروض والمعونات الخارجية .

٤ ـ تحقيق العدالة الاجتماعية .

وبتحليل ما طرح من مقترحات حول اطار الموازنة العامة وخطة الدولة لسنة ١٩٨٠ فان الاسس المتقدمة قد تمت مراعاتها على الوجه التالى :

● تحقق القدر الاكبر من زيادة فى الموارد ، نتيجة زيادة انتاج وتصدير البترول ورسوم قناة السويس وزيادة حصيلة الضرائب ، وما تحصل عليه مصر من قروض ومساعدات وقد وجه الى تمويل الاستثمارات الجديدة اللازمة لاقامة البنية الاساسية واستكمال واقامة المشروعات الانتاجية المختلفة . فقد رصد للاستثمارات فى عام ١٩٨٠ مبلغ ٣١٠٠ مليون جنيه مقابل ٢٥٦٠ مليونا فى عام ١٩٧٩ .

كما اهتم مشروع الموازنة بتشجيع استثمارات كل من القطـــاع الخاص والمشترك والتعاوني مما يؤدي الى توجيه مدخرات الافراد وخاصة تحـــويلات المصريين العاملين بالخارج ، لاتجـاه الاستثمارات ، والحيلولة دون تبديدها لتمويل أنماط استهلاكية ضارة ، أو المضاربة على العقارات .

وتمثل ذلك بصفة خاصة في تخصيص مبلغ ٧٥ مليون جنيه [لاول مـــرة] لتقديم قروض استثمارات القطاع الخاص في الزراعة واستصلاح الاراضي .

ومبلغ ١٠٠ مليون جنيه مقابل ٥٠ مليونا في ميزانية ١٩٧٩ لتقـــديم قروض عن طريق بنك التنمية الصـــناعية لتمويل المشروعات الصناعية الخاصة .

ومبلغ ٢٥ مليون جنيه [لاول مرة] لتدعيم منافذ التوزيع في مجال التعاون الاستهلاكي ، هذا بالاضافة الى ما اتخذ من اجراءات مكملة من أجل تدعيم النشاط الانتاجي الخاص وفي مقدمة ذلك الغاء شرط دفع ٢٥٪ نقدا كمقدم الاستفادة من القروض الاجنبية المخصصة لاستيراد المستلزمات السلعية والرأســـمالية للمشروعات الصناعية الخاصة .

● كما حرصت الموازنة العامة وخطة الدولة لسنة ١٩٨٠ على تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية عن طريق تخفيف عبء ارتفاع الاســـعار على أصحاب الدخول المحدودة والثابتة بل استحدثت اعانة غـــلاء تتفاوت بتفاوت الاعباء العائلية وتزداد أهميتها النسبية كلما انخفض المرتب أو الاجر .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــرام
التاريخ: ٩ / ٦ / ١٩٨٠

■ ملامح الميزانية الجديدة للدولة :

٨٧٦٧ مليون جنيه حجم الميزانيــة الجديدة

١٥٥٥ مليونا لدعم السلع والخدمات الأساسية وتثبيت الأسعار

٩٩ مليون جنيه للأقمشة الشعبية و٩ ملايين للأدوية ولبن الأطفال

يبلغ حجم الموازنة العامة الجديدة للدولة — التى تبدأ من أول يوليو القادم — ٨٧٦٧ر٠ مليون جنيه مقابل ٧٧٨٧ر٠ مليون جنيه حجم الموازنة العامة لعام ١٩٨٠ بزيادة تبلغ ٩٨٠ مليون جنيه وقد خصص معظم هذه الزيادة لرفع اعتمادات دعم السلع الاساسية وزيادة الكميات المعروضة من السلع ، ورفع مرتبات واجور العاملين بالدولة ورفع المعاشات واعانات الضمان الاجتماعى حتى تعبر الموازنة الجديدة تعبيرا حقيقيا عن مفهوم (انسانية الحكم) الذى يحكم استراتيجية العمل الوطنى فى المرحلة القادمة .

وصرح الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد بأن الاعتمادات المخصصة للدعم تبلغ ١٥٥٥ر٢ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢٨٥ر٦ مليون جنيه من موازنة عام ١٩٨٠ موزعة على النحو التالى :

● اعتمادات الدعم السلعى للسلع التموينية والاساسية وسوف ترتفع الاعتمادات المخصصة لها الى ١١٠٨ ملايين جنيه مقابل ٩٤٤ مليون جنيه فى الميزانية الحالية بزيادة تبلغ ١٦٤ مليون جنيه بما يحقق للمواطنين الحصول على رغيف الخبز الابيض البلدى والافرنجى بالكميات المناسبة لحل أختناقات التوزيع بالاضافة لتوفير احتياجات الاستهلاك من اللحوم والدواجن المجمدة وزيت الطعام والشحوم الحيوانية والنباتية والفول والعدس والسمسم بالاسعار المدعمة .

● اعتماد مبلغ ٨٥ مليون جنيه للهيئة العامة للبترول بزيادة ١٥ مليون جنيه عن عام ١٩٨٠ لمقابلة التوسع فى استهلاك البوتاجاز واستمرار بيع اسطوانات البوتاجاز بمبلغ ٦٥ قرشا للاسطوانة .

● أعتماد مبلغ ٩٩ر٥ مليون جنيه للاقمشة الشعبية بزيادة قدرها ٤٤ر٤ مليون جنيه لتوفير الكميات اللازمة من الاقمشة الشعبية وتثبيت اسعارها .

● توجيه حوالى ٥٥ر٦ مليون جنيه من مخصصات الدعم لاعانة انتاج الشركات لتغطية اعباء خفض اسعار المنتجات والسلع الاساسية للمواطنين بزيادة حوالى ٤٥ر٦ مليون جنيه .

● تخصيص ٤٨ر٤ مليون جنيه — بزيادة قدرها ٢ر٤ مليون جنيه — لمواجهة الاعباء التى تتحملها الدولة من تكاليف مقاومة آفات القطن واعتماد ٢ر١ مليون جنيه لاول مرة فى الموازنة للمساهمة فى اعباء مقاومة حشائش الارز .

● اعتماد مبلغ ١٢ر٩ مليون جنيه لدعم التعاونيات والاسكان الاقتصادى تمثل الفرق بين أسعار الفائدة المقدمة من البنوك وسعر الفائدة التى تتحمله هذه الجهات ويبلغ ٣٪ فقط ويتضمن المبلغ ٦ر٩ مليون جنيه للهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان و ٣ ملايين لقروض التعاون الاستهلاكى و٣ ملايين

جنيه لقروض الاسكان الاقتصادى للمحافظات .

● وهناك ١٩٫٩ مليون جنيه دعم لهيئتى النقل العام بالقاهرة والاسكندرية لمواجهة ارتفاع التكلفة والالتزام بعدم رفع اسعار الركوب للمواصلات العامة منها ٦٫٩ مليون جنيه لهيئة النقل العام بالقاهرة و١٤٫٣ مليون جنيه لهيئة النقل العام بالاسكندرية .

● وتتضمن الاعتمادات ٨٥٫٨ مليون جنيه للهيئة العامة لصندوق الموازنة الزراعية لمواجهة ارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية و٢٢٫٤ مليون جنيه لبنوك التنمية والائتمان الزراعى فى القرى لمواجهة الفارق بين اسعار الفائدة للقروض المقدمة للمزارعين .

● وتضمنت الموازنة تخصيص مليونى جنيه لورق الكراريس حتى لا ترتفع اسعارها و٦ ملايين جنيه لدعم الادوية والبان الاطفال المستوردة .

● كما تضمنت الموازنة ١٫٣ مليون جنيه اعانة انتاج لوكالة انباء الشرق الاوسط .

واوضح الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد أن الدولة تتحمل ٤١٫٣ مليون جنيه لرفع الحد الادنى للاجور وبدايات التعيين على النحو التالى :

● ٨٫٥ مليون جنيه لرفع الحد الادنى للاجور الى ٢٠ جنيها عن سنة كاملة .

● ٢مليون جنيه لرفع الحد الادنى للاجور لعمال الجمعيات الخيرية .

● ٣٠٫٨ مليون جنيه لرفع بدايات التعيين لتتمشى مع رفع الحد الادنى للاجور .

كما تتضمن الموازنة الاعتمادات التالية للعاملين :

● ٢٩٫٢ مليون جنيه علاوات دورية مستحقة من أول يناير القادم من ستة اشهر للعاملين بالحكومة والحكم المحلى والهيئات الخدمية بالاضافة الى ٥٫٥ مليون جنيه للعاملين بالهيئات الاقتصادية .

● ٢٫٧ مليون جنيه علاوات تشجيعية للعاملين بالحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات الخدمية بالاضافة الى ٥٠٠ الف جنيه للجمعيات الاقتصادية .

● ١٨ مليون جنيه قيمة الزيادة فى الاعتماد الاجمالى لتعيين فائض الخريجين المقرر تعيينهم دفعة ١٩٧٨ من حملة المؤهلات العليا ودفعة ١٩٧٧ مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة ، وذلك عن أربعة اشهر بالاضافة الى ١١ مليون جنيه لاستكمال الاعتمادات المخصصة لتعيين الخريجين الذين تم تعيينهم خلال ١٩٨٠ دفعة ٧٧ مؤهلات عليا ودفعة ٧٦ مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة .

● ١٨٥ مليون جنيه لمعالجة آثار القانون ٨٢ فى مرحلتيه الاولى والثانية منها ١٧٠ مليونا للعاملين و١٥٠ مليونا لاصحاب المعاشات لمنحهم مزايا جديدة اسوة بالمزايا التى ستقرر للعاملين .

وقال الدكتور عبد الرزاق عبدالمجيد أنه بالنسبة لاصحاب المعاشات والتخفيف على المواطنين تضمنت الموازنة الاعتمادات التالية :

● ١٥ مليون جنيه زيادة فى اعتمادات الضمان الاجتماعى .

● ١ر٢١ مليون جنيه زيادة فيما تتحمله الدولة من تكاليف لتطبيق قانون التأمين الشامل حيث ارتفعت الاعتمادات من ٥ ملايين جنيه الى ١ر٢٥ مليون جنيه عن سنة كاملة .

● ٤ر٩ مليون جنيه زيادة فى اعباء التأمين والمعاشات .

● ٦ر١٥ مليون جنيه خفض فى الايرادات السيادية لالغاء ضريبتى الدفاع والامن القومي و٥ر٨ مليون جنيه خفض فى ضرائب الدمغة لالغاء رسم الدمغة الذي كان مقررا على استهلاك الكهرباء .

وأوضح الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد أن الموازنة الجارية حققت فائضا قدره ١٥٢ مليون جنيه بما يعنى انخفاض العجز فى الموازنة الجديدة الى ٥ر٨٢٣ مليون جنيه مقابل ٥ر٩٧٥ مليون جنيه فى موازنة عام ١٩٨٠ بالرغم من زيادة اعتمادات الدعم وزيادات الاجور والمرتبات والمعاشات والتى يقابلها زيادة فى ايرادات الدولة تقدر بنحو ١١٥٠ مليون جنيه . ■

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١ / ١ / ١٩٨١

تحرك واسع لتنفيذ مشروعات الخطة القومية مع بداية العام الجديد

مبارك يفتتح بعد غد مشروعا قوميا لبيع الملابس للعاملين بأسعار مخفضة

خطوات عملية لانجاز:

- انشاء مليون خط تليفونى
- استصلاح ١٥٠ ألف فدان
- السيطرة على أسعار المواد الغذائية
- بناء ١٢٠ ألف وحدة سكنية

تبدأ جميع اجهزة الدولة والوزارات تحركا واسع النطاق مع بداية العام الجديد لتنفيذ مشروعات الخطة القومية ومعالجة مشاكل الجماهير والسيطرة على الاسعار من أجل تحقيق الرخاء والامن والامان للانسان المصرى .

وسوف يفتتح السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية بعد غد السبت المشروع القومى للكساء لرعاية العاملين بالدولة والقطاع العام وتوفير احتياجاتهم من الملابس بأسعار مخفضة ، وذلك من تسعة فروع لمحلات القطاع العام فى القاهرة فى المرحلة الاولى للمشروع .

كما تم اعداد ٨ فروع اخرى بالقاهرة لتوزيع الملابس المخصصة للعاملين لتستوعب ٦٠٠ الف عامل وموظف بالقاهرة فى المرحلة الاولى للتوزيع .

١٩٤٢٤

وصرح الدكتور فؤاد محيى الدين نائب رئيس الوزراء أنه سوف يبدأ مع العام الجديد تنفيذ مشروعات التليفونات مع الجانب الاوروبى لانشاء مليون خط تليفونى جديد والبدء فى مشروعات انفاق القاهرة ، وتشغيل البنك المصرى العالمى ، والسيطرة على أسعار اللحوم والدواجن والاسماك والمواد الغذائية الاساسية ، والبدء في استصلاح أراض جديدة تبلغ مساحتها ٥٠ الف فدان جديد .

كما يشهد العام الجديد بداية حل أزمة الاسكان بانشاء ١٢٠ الف وحدة سكنية وزيادة نسبة الاستيعاب فى مراحل التعليم المختلفة .

وسوف يتم صرف معاش السادات لنحو مليون ونصف مليون مواطن ومواطنة بما فى ذلك من يتقاضون معاشات الضمان الاجتماعى ، وذلك خلال النصف الاول من العام الجديد ، وسوف تمتد مظلة التامينات لتشمل ٣٠٠ الف مواطن بالاضافة الى ٢ مليون و ٢٠٠ الف مواطن ومواطنة يستفيدون من هذه الخدمة التأمينية بالفعل .

وقد انتهى الاعداد من مشروع الضرائب الجديد الذى يستهدف زيادة الاعفاءات لجميع العاملين بالحكومة والقطاع العام والخاص على اسس جديدة تحقق العدالة الضريبية بين جميع فئات الشعب .

ومن ناحية أخرى فانه سيتم مع بداية العام الجديد اتخاذ عدة اجراءات لسرعة الفصل فى القضايا والتامين على الهيئة القضائية .. كما تقرر البدء فى اقامة ٣٦ مجمعا كليا وجزئيا فى محافظات الجمهورية .

كما يبدأ اليوم تنفيذ التعديلات الجديدة لقانون الاحوال المدنيه بعد أن أصدر السيد محمد نبوى اسماعيل نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية اللائحة التنفيذية للقانون والذى تم تعديله مؤخرا بهدف التيسير على المواطنين .

ويأتى مشروع مجمع الصلب المتكامل فى الدخيلة فى قائمة مشروعات نظام الصناعة فى العام الجديد بطاقة انتاجية ٧٢٥ ألف طن من حديد التسليح تبلغ قيمتها ٣٥٠ مليون جنيه ويتكلف المشروع ٧٥٠ مليون دولار .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٥ / ١ / ١٩٨١

زيادة استثمارات خطة التنمية فى العام المالى الجديد بنسبة ١٥٪

مدينة سكنية على النيل مساحتها ٣٠٠ فدان
اسكان لمحدودى الدخل من حصيلة بيع شققها

٩٠٠ مليون دولار لاقامة مصنعين للحديد والصلب والزجاج

دراسة رفع أسعار شراء القطن والارز والقصب من الزراع

تقرر زيادة استثمارات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى العام المالى الجديد الى ٣٦٨٠ مليون جنيه بزيادة ٤٨٠ مليونا على استثمارات العام الحالى أى بنسبة ١٥ ٪ ، وذلك بخلاف استثمارات القطاع الخاص والمشترك ومشروعات الانفتاح الاقتصادى بالداخل والمناطق الحرة ، كما تقرر السماح بالاحتفاظ بالاعتمادات الاستثمارية التى لم تستخدم فى العام المالى الحالى لتنفيذ المشروعات المقررة لها فى الخطة .

وانتهى بنك الاستثمار القومى من اعداد برنامج متكامل لمشاركة البنك فى مشروعات خطة العام المالى القادم ، وتحقيق عائد اضافى للبنك يمكنه من تنفيذ مشروعات اخرى منها انشاء مدينة سكنية وسياحية على النيل مساحتها ٣٠٠ فدان بالاشتراك مع شركات القطاع العام تضم وحدات سكنية فاخرة وفنادق ، وسيتم بيع الشقق السكنية للمصريين العائدين من الخارج باسعار تقل كثيرا عن الوحدات المماثلة ، وتخصيص جزء كبير من الحصيلة لانشاء وحدات سكنية لمحدودى الدخل من المواطنين .

١٩٤٢٦

ومن جانب اخر وافقت اللجنة الوزارية للانتاج فى اجتماعها امس برياسة المهندس احمد عز الدين هلال نائب رئيس الوزراء ووزير البترول على استيراد ٥٦٥ الف طن من السماد الازوتى لمواجهة احتياجات الزراع هذا العام ، كما وافقت على انشاء مصنع للحديد والصلب بمنطقة الدخيلة بالاشتراك مع اليابان والبنك الدولى طاقته الانتاجية ٧٢٥ الف طن ويتكلف ٧٥٠ مليون دولار ، وانشاء مصنع اخر لانتاج الزجاج المسطح طاقته ١٠٠ الف متر مربع سنويا يتكلف ١٥٠ مليون دولار.

واعلن الدكتور محمود داود وزير الزراعة والامن الغذائى ان الوزارة تقوم حاليا باجراء دراسة حول اسعار شراء الحاصلات الزراعية من الفلاحين واهمها القطن والارز والقصب والفول والعدس ، وقال انه تقرر زيادة الاسمدة للحاصلات بنسبة ٣٠ فى المائة خلال العامين القادمين ، وتشكيل لجنة لوضع الحلول اللازمة لمشاكل الانتاج الزراعى

وصرح السيد سعد الحنفى نائب رئيس مجلس ادارة بنك الاستثمار القومى بان البنك سيشترك فى تنفيذ مشروعات استصلاح الاراضى فى مساحات ضخمة بالصحراء المصرية ، مستخدما فى ذلك احدث الاساليب التكنولوجية التى تساهم فى تخفيض تكلفة الاستصلاح ، وسيتم تمليك هذه الاراضى للمواطنين على اقساط وستتم اقامة مجتمعات جديدة وزراعة الارض بمحاصيل تصديرية وانشاء شركات متخصصة فى التسويق لهذه الحاصلات داخليا وخارجيا ، وسيراعى المشروع توفير التمويل اللازم للملاك الجدد من المواطنين من خلال شركات متخصصة فى صيانة الالات والمعدات وتدبير القروض الميسرة .

السادات يطلب التركيز فى الخطة الجديدة على ضبط الأسعار وخفض التضخم

عبـــد الرزاق عبـــد المجيد يعـلن :

٢٠ ألف مليون جنيه استثمارات الخطة الجديدة تتضمن ١٠ مليارات للأمن الغذائى والاسكان

مناقشات واسعة لقانون الضرائب الجديد ومنح تسهيلات للانتهاء من الضرائب المعلقة

طلب الرئيس أنور السادات أن يتم التركيز فى الخطة الجديدة بصورة أساسية على ضبط الاسعار والعمل على خفض معدلات التضخم من ١٦٪ الى ١٠٪ خلال عام ١٩٨١ الحالى ، ويعد التضخم فى مصر من أقل معدلات التضخم فى العالم •

كما طلب الرئيس السادات استمرار المناقشات على كافة المستويات الشعبية والنقابية والسياسية لقانون الضرائب الجديد حتى يأتى معبرا عن آمال الجماهير ومحققا للعدالة بحيث يعتبر ركنا اساسيا من فلسفة الحكم فى مصر •

وصرح الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية بان القانون الجديد للضرائب قد حظى بتاييد اتحاد الصناعات والغرف التجارية واتحادات الادباء والفنانين والكتاب •

وأوضح انه تجرى حاليا مناقشة القانون الجديد فى لجان الحزب الوطنى الديمقراطى وانه سوف يتم عقد مؤتمر موسع فى نقابة التجاريين يوم السبت القادم وذلك لوضع تكليف محدد للمحاسبين وذلك لتسهيل عمل مصلحة الضرائب للانتهاء من كافة الاقرارات المعلقة .

وأضاف نائب رئيس الوزراء بانه من المتوقع أن ترتفع حصيلة الضرائب هذا العام عما كان مقدرا لها بمقدار ٣٠٠ مليون جنيه بحيث تحقق استمرار وجود فائض فى الميزانية .

كما أعلن نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية انه قد تم الانتهاء من عمل تنظيم جديد لوزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى حيث طلب الرئيس السادات اعداد سياسة جديدة لتكثيف العمل فى كافة مجالات التنمية وزيادة معدلات سحب القروض والمساعدات ورفع معدلات التنفيذ ، واشار الى ان مصر تمكنت خلال عام ١٩٨٠ منزيادة حجم استخدام القروض عن حجم التعاقدات حيث وصلت معدلات السحب الى ما يزيد على ٧ر٥ مليون دولار يوميا ، وتعتبر كل القروض الامريكية التى سوف تحصل عليها مصر هذا العام معونات ومنحا لا ترد .

وعلم مندوب [الاهرام] أن نائب رئيس الوزراء سوف يعلن التنظيم الجديد لاستخدام القروض وتنفيذ المشروعات خلال أيام ويتضمن تعيين موظف مختص لمتابعة كل مشروع على حدة ..

كما اعلن د . عبد الرزاق عبد المجيد ان اجراءات انشاء بنك مصر العالمى تم الانتهاء منها وسوف يفتتح ٣ فروع له فى لندن وباريس ونيويورك خلال الشهور القادمة وأن رأسمال البنك مصرى ١٠٠ ٪ وقد دفع بالكامل ويصل الى ١٠٠ مليون جنيه .

متابعة الاستفادة من القروض الأجنبية

وكان الدكتور عبد الرزاق عبدالمجيدقد عرض الخطة الخمسية الجديدة لمصر على الرئيس أنور السادات خلال اجتماعه فى أسوان وتبلغ استثمارات الخطة ٢٠ ألف مليون جنيه ، خصص منها للزراعة والامن الغذائى ٤ آلاف و ٣١٢ مليون جنيه وللاسكان والمرافق ٥ آلاف و ٨٣٧ مليون جنيه ، والنقل الداخلى ٤ آلاف و ٢٨٤ مليون جنيه ،والطاقة والكهرباء ألف و ٧٤٠ مليون جنيه والصناعة ٣ آلاف و ٧١٦ مليونجنيه وتحقق الخطة زيادة فى الانتاج فى القطاع الزراعى ٢٠ ٪ أى ماقيمته ٧٥٠ مليون جنيه وتحتفظ بمعدل للنمو يصل الى ١٠ ٪ سنويا وتسمح بزيادة الاستهلاك العائلى بنحو ١٠٠ ٪ خلال الـ ٥ سنوات القادمة .. وزيادة فى الصادرات المصرية من نحو ٤ آلاف و ٢٠٠ مليون جنيه الى ٨ آلاف مليونجنيه .

وعلم مندوب [الاهرام] ان الرئيس السادات طلب متابعة دقيقة لاستفادة مصر من القروض الاجنبية . وطالب بتكثيف العمل فى كافة مجالات التنمية الاقتصادية واعلن الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد أن مصر قد زادت معدلات استخدام القروض فى عام ١٩٨٠ لتفوق معدلات السحب حجم التعاقدات وأن مصر حققت لاول مرة مايزيد عن سحب قدره ٧٫٥ مليون دولار يوميا .

ومن ناحية أخرى يعد نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية تنظيما جديدا لرفع كفاءة مصر فى استخدام القروض الاجنبية مع تنظيم وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى بحيث يسمح بتعيين موظف مختص لمتابعة كل مشروع .

المصدر: الاهـــرام
التاريخ: ٢١ / ١ / ١٩٨١

تخصيص الايرادات الاضافية للبترول لتمويل خطط التنمية

أصدر الرئيس أنور السادات قرارا بتخصيص كافة الزيادات فى ايرادات مصر من العملات الحرة من صادرات البترول الاضافية لتمويل التوسع فى مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا للاولويات القومية للخطة.

وصرح الدكتور عبد الرزاق عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية بأن من بين هذه المشروعات التى سيسرى عليها قرار الرئيس مشروعات الزراعة واستصلاح الاراضى والتصنيع الزراعى والاسكان والتشييد.

٣٧٠٠ مليون جنيه لمشروعات الاسكان والمواصلات والتنمية

أهداف أساسية تحققها خطة العام المالى القادم:

● تنفيذ مشروعات مياه الشرب والصرف
● رفع مستوى كفاءة التليفونات والخدمات
● التوسع فى مشروعات الاسكان الشعبى
● استصلاح ١٠٠ ألف فدان واستزراعها

تم اعداد الاطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى العام المالى الجديد الذى يبدأ من أول يوليو القادم ،وسيتم مناقشة هذا الاطار على المستويات العليا قبل اقراره ، وقد قدرت استثمارات المشروعات التى سوف ينفذها القطاعان الحكومى والعام بمبلغ ٣٧٠٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ٥٠٠ مليون جنيه عن استثمارات العام المالى الحالى ،وذلك ، بخلاف الاستثمارات التى سيتولاها القطاعان الخاص والتعاونى ٠

وعلم مندوب « الاهرام » ان الاطار العام للخطة ، يكفل توفير متطلبات القطاعات الاقتصادية ، بحيث تسير فى خطين متوازيين فى وقت واحد ، هما: الارتفاع بطاقات الانتاج وتوسيع قاعدة الخدمات ، وضمان وصولها الى الجماهير فى سهولة ويسر دون اية معاناة ٠ وتستهدف الخطة تحقيق مجموعة من المبادىء فى مقدمتها :

□ مشروعات المرافق

اعطاء دفعة سريعة لمشروعات المرافق والخدمات العامة ، بحيث يلمس المواطنون بصورة مباشرة تحسنا ملموسا فى توفير مياه الشرب والصرف الصحى والتليفونات والنقل والمواصلات والكهرباء والطرق ، وذلك من خلال التركيز على تنفيذ مشروعاتها وبخاصة مشروعات الكبارى العلوية فى القاهرة ، وتجديد مرفق السكك الحديدية تجديدا كاملا لتعويض التخلف فيه .

□ استصلاح ١٠٠ الف فدان

وتتضمن خطة العام المالى القادم استصلاح واستزراع ١٠٠ الف فدان منها ٧٠ الفا تستصلحها الحكومة والقطاع العام و٣٠ الف فدان يستصلحها القطاعان الخاص والتعاونى ، وتبلغ تكاليف الاستصلاح والمرافق الاساسية ٣٠٠ مليون جنيه .

□ الامن الغذائى وتكثيف الزراعة

تكثيف مشروعات الامن الغذائى والتصنيع الزراعى لتوفير احتياجات الاستهلاك المحلى من السلع الغذائية والتموينية من خلال تعديل الدورة الزراعية ، والتوسع فى زراعة المحاصيل الغذائية المطلوبة وفى مقدمتها الخضر والفاكهة وتصنيعها ، الى جانب تصنيع الزيت وتشجيع صناعة السكر وتربية الماشية والدواجن وانتاج الاسماك من بحيرة السد العالى والمجارى المائية والبحيرات .

□ مشروعات الاسكان الشعبى

اعطاء دفعة قوية لمشروعات الاسكان الشعبى والاقتصادى والمتوسط ، وتدبير الاعتمادات اللازمة للمدن الجديدة وبخاصة مدينة ١٠ رمضان و٦ اكتوبر والعبور وذلك للمساهمة فى خلق مجتمعات جديدة تخفف الضغوط والكثافة السكانية الحالية بالمدن الكبرى مثل القاهرة والاسكندرية .

□ مشروع الحديد الاسفنجى

الاهتمام بالمشروعات الاستراتيجية والحيوية للاقتصاد المصرى . والبدء فى تنفيذ مشروع الحديد الاسفنجى بالدخيلة ، وتبلغ استثماراته نحو ٧٥٠ مليون جنيه ، وانشاء ميناء دمياط وتدعيم كفاءة الموانى الحالية . الى جانب التوسع فى صناعة البتروكيماويات وتصنيع البترول المصرى وتشجيع مشروعات الطاقة البديلة .

□ ٦٨ ٪ لاستكمال المشروعات و٣٢٪ للاحلال والتجديد

وتتضمن الخطة الاهتمام بمشروعات استصلاح الاراضى لزيادة الرقعة الزراعية ، وتنفيذ البرنامج الاستثمارى وفق اولويات ضرورية بحيث تصل نسبة استكمال المشروعات الى ٦٨٪ من الاستثمارات ، والاحلال والتجديد ٢٢٪ والمشروعات الجديدة ١٠٪ ، على ان يتم تمويل برنامج الخطة اعتمادا على السيولة النقدية التى تقدمها البنوك التجارية ، والموارد الاخرى المحلية والخارجية التى يتم تحصيلها بالجهود الذاتية من خلال البنوك الاقليمية ، وذلك من خلال بنك الاستثمار القومى ، دون النظر الى سنوية الموازنة ، بحيث يكون الصرف على المشروع مستمرا حتى يتم استكماله .

□ تدفق وانسياب القروض

وصرح مصدر اقتصادى مسئول بأن هناك خطة شاملة تضمن تدفق وانسياب القروض والمساعدات الخارجية لتمويل احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وتبلغ قيمة القروض المتاحة لمصر خلال العام المالى الجديد ٢٩٥٠ مليون دولار ، بالاضافة الى ارصدة القروض الموجودة حاليا ، وتشير التقارير الى ان معدل المسحوبات من هذه القروض يبلغ خمسة ملايين دولار يومياً خلال الاحد عشر شهرا التى انتهت فىنوفمبر الماضى ، مقابل ٥ر٣ مليون يوميا فى عام ١٩٧٩ ■

المصدر: الاهـــرام
التاريخ: ١٩ / ٥ / ١٩٨١
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

٤٥٠ مليون جنيـه لبناء ١٢٠ ألف مسـكن و١٥٠ مليـونا لمشروعـات الأمن الغـذائى و٣٥٠ مليونا لاستصلاح الأراضي الزراعية

زيادة في الانتـاج القومى تصل الى ٣ر١١٪

استكمل مجلس الوزراء فى اجتماعه الذى استمر ٣ ساعات برياسـة السـيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهوريـة ،مناقشة مشروعى الخطة والموازنة الجديدة للدولة ، ويستهدفان فى مجموعهما توفير مستوى أفضل للمواطن مع تحقيق عدالة أكبر فى التـوزيع ، وقـد أدرج بالموازنة ٤٥٠ مليـون جنيه لبناء ١٢٠ ألف وحدة سـكنية و ١٥٠ مليـونا لمشروعات الامن الغذائى و٣٥٠ مليونا لاستصلاح الاراضى

ويتضمن مشروع الموازنة زيادة اجور العاملين بالدولة والقطاع العام من ١٥٢٧ مليون جنيه الى ٢١٠٣ ملايين جنيه بزيادة ٥٧٦ مليـونا لمواجهة القرارات التى اعلنها الرئيس انور السادات فى الاحتفال بعيد العمال . كما يتضمن المشروع رفع قيمة الانتاج المحلى بنسبة ٣ر١١٪ .

ويتضمن الاطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية زيادة الاستهلاك العائلى بنسبة ٩ر٦٪ وزيادة الاستهلاك الحكومى بنسـبة ٥ر٢٢٪ وزيـادة الاستهلاك الكلى بالاسعار الجارية بنسبة ٤ر١٠٪ وسوف تزيد العمـالة بنسبة ١ر٤٪ والاجور بنسبة ٢ر١٧٪ . وسـوف يستمر سريان الاعتمـادات الاستثمارية للعام المالى الحالى والتى لم تصرف حتى آخر يونيو القادم،للصرف منها فى العام المالى الذى يبـدأ من أول يوليو القادم .

كما سوف تخصص موارد استثمارية قدرها ٣٧٠٠ مليـون جنيـه لتنفيذ المشروعات الجـديدة واسـتكمال المشروعات التى يجرى تنفيذها فى اطار الخطة السابقة ووفق برامج التنفيذ التى يتم تحديدها بين بنك الاستثمار وجهات الاسـناد والتى تقـدر احتياجاتها الاستثمارية بمبلغ ٥٢٢٢ مليون جنيه ، وذلك الى جانب استثمارات القطـاع الخاص والمقدر لها ١٠٠٠ مليون جنيه.

وصرح السيد منصـور حسن وزير الدولة لشئون رياسـة الجمهـورية والثقافة والاعلام بأن الموازنة الجديدة تستهدف رفع مستوى أصحاب الدخول الثابتة ، وتوفير السـلع والخـدمات الاساسية للمواطنين ، وتعبئة الموارد المحلية والمدخرات للاسهام فى عملية التنمية ، ودعـم الطاقات الانتاجيـة وانشاء المجتمعات العمرانيه الجديدة ، وتشجيع القطـاع الخـاص لاقتحـام

المشروعات الانتاجيه خصوصا الامن الغذائي والاسكان والكساء .

واضاف الوزير ان الاستخدامات في الموازنة تصل هذا العام الى ٨٥٦٥ مليون جنيه ، وأن الموازنة الجديدة تتلافى العجز الذي كان قائما في السنوات الماضية ، وبالرغم من انه كان هناك فائض في العمليات الخارجية تصل الى ٥٨٠ مليون جنيه وفي هذا العام ٧٤٢ مليون جنيه فان الموازنة ككل متوازنة . ومن اهم علامات القانون ان مشروع قانون الموازنة الجديدة لا يتضمن لاول مرة التصريح لوزير المالية باصدار اذون على الخزانة . أي ان وزير المالية لا يأخذ ترخيصا من مجلس الشعب لاستصدار اذون على الخزانة او طبع بنكنوت ، وبالتالي أصبحت هذه العمليه ممنوعة منعا باتا الا بعد الرجوع الى مجلس الشعب اذا اقتضى الامر ذلك وذلك لمحاربة التضخم .

وأضاف السيد منصور حسن انه قد أعتمد المال اللازم في الموازنة لتوفير السلع التموينية بصفة مستمرة ولزيادة الاجور والمرتبات وتحسين أوضاع العاملين وأصحاب المعاشات وأيضا للاستمرار في دعم السلع الاساسية والخدمات ورفع الاسعار التي يورد بها المنتجون المحاصيل الزراعية دون تحميل المستهلك هذه الزيادات ، وقد روعي في الموازنة وضع أولويات لتوفير الغذاء والاسكان والكساء ودعم البنية الاساسية والوفاء باحتياجات القوات المسلحة

وقد حضر اجتماع مجلس الوزراء لاول مرة المستشار أحمد سمير سامي وزير العدل الجديد وذلك بعد أن حلف اليمين الدستورية أمس الاول أمام الرئيس السادات .

السلع التموينية استكمال النقص فيها

واستعرض مجلس الوزراء ، موقف السلع التموينية واسعارها . وأوضح السيد احمد نوح وزير التموين الاجراءات التي تتخذها الوزارة عمليا لاستكمال النقص في بعض السلع ، وقال انه بالنسبة للاسعار هناك توجيهات من الرئيس للمحافظين عن مسئوليتهم في ضبطها .

ووافق المجلس على مشروع قانون الشركات المساهمة والتوصية بالاسهم وذات المسئوليه المحدودة ، وطلب المجلس من الدكتور عبد الرزاق عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية أن يصدر قرارا بان تتولى الجهات الحكومية والهيئات والقطاع العام استيراد السلع من الخارج دون شرائها من السوق المحلية ، لتخفيف الضغط على العملات الاجنبية في السوق .